سلسلة مقالات

في المرجعية و التراث

الجزء الأول



محمود آل الشيخ العالي


مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق في الكفة الأخرى لرجح إيمانه .
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com

سلسلة مقالات
في المرجعية والتراث

سلسلة مقالات
في المرجعية والتراث

(الجزء الأول)

محمود آل الشيخ العالي



الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على خير
خلقه محمد وآله الطيبين
الطاهرين

المقدمة

بعد أحداث الثمانينيات من القرن المنصرم وانتصار الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني الراحل أخذ الحديث عن المرجعية والمرجع يحتل مساحة واسعة من الإعلام المرئي والمقروء والمسموع، وتركّز الحديث بشكل خاص على شخص المرجع من جميع التوجهات إسلامية وغيرها، مؤمنة بهذا الموقع أو غير مؤمنة.

فالكثير أراد - خصوصاً من غير أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام - التعرّف على هذا الموقع وأهم مواصفاته وشروطه وأدواره، وقد وقع بعض الباحثين في هذا الشأن في اشتباهات نتيجة استقائه لمعلوماته من مصادر غير نقية بينما تعمّد البعض الآخر نشر دراسات مغلوطة وإعطاء معلومات مسيئة، فيما تجنّى قسم ثالث على تاريخ المرجعية وشخوصها وأجحف أيّما إجحافٍ في حقها بغرض تشويه تاريخها الناصع وقلب الحقائق وتحليل المواقف مقطوعة عن ظروفها الموضوعية والخارجية.

ومما زاد في الطين بلّة وفي الطنبور نغمة خروج بعض المنتسبين بتنظيرات لمواصفات المرجع وأدواره بصورة مشينة استنقاصية لا تليق أن تصدر ممن يتوفر على أدنى أدب وذوق، فضلاً عمّن ينتمي لهذا السلك ويُحسب عليه.

لذلك جاءت هذه المحاولة المتواضعة عبر الصفحات القادمة، لتتناول أهم تلك الأفكار ونقدها بشكل موضوعي يعتمد الأسس العلمية البحتة، سائلين الله عز وجل أن يكون خالصاً لوجهه الكريم ودفاعاً عن خط المرجعية الشريف.

المقالة الأولى

مكانة العالم ودوره

جاء في كثير من أحاديث أئمة الهدى صلوات الله وسلامه عليهم الإشادة بمكانة الفقيه وفضله وماله من المكانة المتميزة والأجر والثواب، وكنموذج على ذلك:

١: روى الشيخ الطبرسي في الاحتجاج بسنده إلى أبي محمد الحسن ابن علي العسكري، قال: حدثني أبي عن آبائه عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «أشد من يتم اليتيم الذي انقطع من أمه وأبيه يتم يتيم انقطع عن إمامه، ولايقدر على الوصول إليه ولايدري كيف حكمه فيما يبتلى به من شرائع دينه، ألا فمن كان من شيعتنا عالماً بعلومنا وهذا الجاهل بشريعتنا المنقطع عن مشاهدتنا يتيم في حجره، ألا فمن هداه وأرشده وعلمه شريعتنا كان في الرفيق الأعلى».

٢: وعن الإمام العسكري عليه السلام، قال قال جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: «علماء شيعتنا مرابطون في الثغر الذي يلي إبليس وعفاريته يمنعونهم عن الخروج على ضعفاء شيعتنا، وعن أن يتسلط عليهم إبليس وشيعته والنواصب، ألا فمن انتصب لذلك من شيعتنا كان أفضل ممن جاهد الروم والترك والخزر ألف ألف مرة، لأنه يدافع عن أديان محبينا وذلك يدافع عن أبدانهم».

٣: وعن الإمام العسكري عليه السلام، قال قال موسى بن جعفر عليه السلام: «فقيه واحد ينقذ يتيماً من أيتامنا المنقطعين عنا وعن مشاهدتنا لتعليم ما هو محتاج إليه، أشدّ على إبليس من ألف عابد لأن العابد همّه ذات نفسه فقط، وهذا همّه مع ذات نفسه ذوات عباد الله وإمائه لينقذهم من يد إبليس ومردته، فلذلك هو أفضل عند الله من ألف عابد وألف ألف عابدة».

٤: وعن الإمام العسكري عليه السلام، قال قال علي بن محمد عليه السلام: «لولا من يبقى بعد غيبة قائمكم من العلماء الداعين إليه والدالين عليه والذابين عن دينه بحجج الله والمنقذين لضعفاء عباد الله من شباك إبليس ومردته ومن فخاخ النواصب، لما بقي أحد إلّا ارتد عن دين الله، ولكنهم الذين يمسكون أزمة قلوب ضعفاء الشيعة كما يمسك صاحب السفينة سكانها، أولئك هم الأفضلون عند الله عز وجل».

هذه بعض النماذج من الأحاديث وهي نزر من شتات تتحدث عن مكانة الفقيه ومرتبته في الدين وعند الله عز وجل، وهي تشترك في نقطة واحدة، وهي أن هذه المكانة التي حاز عليها الفقيه إنما هي من خلال الدور الذي يقوم به والمتمثّل في:

أ: هداية المؤمنين وإرشادهم إلى معالم الدين والشريعة.

ب: الدور التحصيني الذي يقوم به الفقيه من خلال دفع الشبهات عن عقائد الناس.

ت: تقوية إيمان الناس وربطهم بدينهم ومذهب الحق.

وقد عكس الحديث الذي رواه الإمام العسكري عليه السلام عن الإمام علي ابن موسى الرضا عليه السلام هذا المعنى والمضمون، قال قال علي بن موسى الرضا عليه السلام: «يُقال للعابد يوم القيامة نِعَمْ الرجل كنت، همتك ذات نفسك وكفيت مؤنتك فادخل الجنة، إلّا أن الفقيه من أفاض على الناس خيره وأنقذهم من أعدائهم ووفّر عليهم نعم جنان الله تعالى وحصّل لهم رضوان الله تعالى، ويُقال للفقيه: يا أيها الكافل لأيتام آل محمد الهادي لضعفاء محبيهم ومواليهم، قف حتى تشفع لكلّ من

أخذ عنك أو تعلم منك، فيقف فيدخل الجنة مع فئام وفئام وفئام حتى قال عشراً، وهم الذين أخذوا عنه علومه وأخذوا عمن أخذ عنه وعمن أخذ عمن أخذ عنه إلى يوم القيامة، فانظروا كم فرق بين المنزلتين».

فدلّل هذا الحديث بوضوح أنّ تلك المنزلة العظيمة للفقيه ـ في الدين ـ ليست لذات علمه وفقهه وإنما هي من خلال دوره ونشاطه الذي يقوم به ويفترض به أن يؤديه من دور تعليمي وإرشادي توجيهي ودور تحصيني دفاعي عن العقيدة وحياض الدين ومقدساته وشعائره وصدّ بدع المُبتدعين وتشكيك المشككين، وفي هذا المجال سطّر علماؤنا المواقف الخالدة وسجلوا أروع صور الدفاع عن الدين والذبّ عن عقائده ومقدساته من خلال ما كتبوا وصنفوا وحبّرت أقلامهم، ومن خلال إرشاداتهم وكلماتهم وبياناتهم وأنشطتهم المباشرة أو بالتسبيب والإيعاز في شتّى المواقف المختلفة والقضايا المتعددة والأحداث المتنوعة، كإرسال المبلغين والخطباء والمرشدين وقد أبلوا في هذا المجال بلاءً حسناً، ولمن أراد أن يقف على جليّة الأمر وحقيقته فليقرأ حياة مراجع التقليد العظام في العصر الأخير بدءاً بالنهضة المشروطة ـ الحركة الدستورية ـ التي تزعمها الآخوند الخراساني وعاضده فيها أعلام حوزتي النجف وقم المقدستين، ومروراً بالسيدين الفقيهين الأصفهاني والبروجردي ودورهما في إعلاء كلمة الدين وترويج شريعة سيد المرسلين، وما نهض به الميرزا النائيني من دور توعوي وتنظيري على المستويين السياسي والاجتماعي عكسته رسالته المسماة بتنبيه الأمة وتنزيه الملة، والمساعي الرائدة للمرجع الكبير السيد محسن الحكيم وما قام به من أدوار متعددة على الأصعدة المختلفة السياسية منها والاجتماعية والثقافية التوعوية، وانعطافاً على

أدوار المراجع الكبار السيد الخوئي والسيد عبدالله الشيرازي والسيد محمد رضا الكلبيكاني والسيد المرعشي النجفي ومراجع التقليد المعاصرين كالشيخ اللنكراني والشيخ ناصر مكارم الشيرازي والسيد السيستاني وانتهاءً بالدور المتميز الذي اضطلع به الفقيه العظيم الإمام المجدد السيد الخميني في مشروعه الرائد والمتمثل في إعادة الدين وحاكميته إلى مسرح الحياة.

فإن الوقوف على حياتهم ينتهي بالمنصف إلى التسليم بتنوع أدوارهم وتعدّد أنشطتهم وعدم اقتصارها على بيان الأحكام الشرعية وكتابة الرسائل العملية ـ مع ما لهذا الدور من أهمية لا يُستهان بها ولا يمكن التقليل من شأنها كما يظن البعض ويروّج له تضليلاً للناس وتغريراً بهم ظلماً منه لمقام المرجعية وبخساً لدورها وإهانة لمقامها المنيع ـ ودعوى أن دور الفقهاء اقتصر على بيان الحلال والحرام تزييف للواقع المرجعي ومصادرة لجهوده الواضحة، خصوصاً مع صدورها ممن عاش في الحوزة وتربى في كنفها وعاصر الكثير من أحداثها وما خرجت به على الأمة من مواقف في الأحداث والقضايا المختلفة التي مرت بها.

وبحمد الله وفضله، فهناك العشرات من الدراسات والكتابات والمؤلفات التي كشفت عن هذه الأدوار سواء تلك الدراسات العامة التي تناولت دور الحوزة والمرجعية وعكست دورهما وأنشطتهما على المسارات المتعددة والأصعدة المختلفة، أو الدراسات الخاصة لحياة مرجع من المراجع.

والذين يستحضرون هذا التاريخ يعرفون جيداً ما قامت به المؤسسة

الدينية والكيان المرجعي خلال هذا التاريخ الطويل من الغيبة الكبرى لإمـام العـصر (عـجّل الله تـعـالى فـرجـه الشـريف) إلـى يـومـنـا هـذا من خدمات جليلة ومواقف عظيمة في سبيل الدفاع عن العقيدة وحماية الإسلام وحياطته بما تقتضيه الظروف المُعاشة.

المقالة الثانية

مقوّمات المرجعية

كيف يصل طالب العلم في الحوزات العلمية وحواضرها إلى مقام المرجعية؟ يطرح هذا السؤال كثيراً ـ من قبل من هو خارج المحيط الحوزوي أو الإسلامي أو المحيط الشيعي ـ فيسأل الكثير: هل ذلك يتم عن طريق الانتخاب، ومن هي الجهة التي ترشح الشخص لمقام المرجعية وخصوصاً بعد تسلط الضوء على واقعنا الشيعي في القرن الماضي ونتيجة للأحداث الكبرى التي مرت بها أمة الإسلام وتوجت بالحدث الكبير وهو انتصار الثورة الإسلامية المباركة على يد الإمام الفقيه الراحل الكبير الخميني رحمه الله، وما تلاها من أحداث وبالخصوص أحداث العراق الأخيرة؟

ويأتي الجواب على ذلك: إن المرجعية الدينية مقام ديني لا يمكن أن يصل إليه الشخص إلّا من خلال التوفر على مؤهلين أساسيين وهما: البعد العلمي والبعد التقوائي.

المؤهل الأول: البعد العلمي: من أجل أن يصل طالب العلم في الحوزات الشيعية لمقام المرجعية فلا بد له من أن يتوفر على مستوى واسع وكبير من العلم والمعرفة والذي لايحصل إلّا من خلال طيّ مراحل متعددة يدرس فيها طالب العلم الكثير من فنون العلم وأبوابه، ويقرأ في ذلك العشرات من المتون العلمية المرتبطة بعلوم اللغة والدين، من علم النحو والصرف والبيان وعلوم المنطق والحكمة بقسميها الطبيعيات والإلهيات والحساب والهيئة وعلوم الشرع من علم الحديث والرجال وآيات الأحكام وأصول الفقه وقواعده والفقه بمراحله المتعددة من الفقه الفتوائي المجرد إلى الاستدلالي المبسط والمتوسط إلى الفقه الاستدلالي المعمق إلى مرحلة الفقه الاستدلالي

التخصصي من خلال دراسة أبواب الفقه التي تستهلك مدة زمنية لا تقل في الأقل عن عشرين سنة.

والملاحِظُ للمنهج الحوزوي يرى أن دراسة الفقه تحتل مساحة واسعة وكبيرة من هذا المنهج، وهذا أمر طبيعي إذ الغرض من المنهج الحوزوي هو الاستنباط الفقهي المعبّر عنه بالاجتهاد، والذي لا يمكن أن يصل إليه طالب العلم في الحوزة إلّا من خلال المنهج المكثف في الدراسات الفقهية ولا يعني ذلك عدم وجود تخصصات في المجالات المعرفية الأخرى، بل إن ذلك خاضع لرغبة طالب العلم الحوزوي واستعداده وميوله، فهناك من يتخصص في الفلسفة والحكمة مع توفره على الجانب الفقهي والجوانب العلمية الأخرى كما هو الحال في العلامة الفقيه أبي الحسن الرفيعي القزويني أستاذ الإمام الخميني فقد عُرف بتبحره في الفلسفة مع مقامه الفقهي الذي عكسته تعليقته الفتوائية على العروة الوثقى وغيرها مما ألفه من الرسائل الفقهية.

والعلامة الآملي صاحب التعليقة على المنظومة، فهو فيلسوف عارف وله مصنفات فقهية بعضها تقرير لأبحاث أستاذه الميرزا النائيني ككتاب الصلاة وكتاب البيع وبعضها من مصنفاته كشرحه على العروة الوثقى.

وكالمحقق الأصفهاني الكمباني أستاذ مراجع العصر السيد محسن الحكيم والسيد محمد هادي الميلاني والسيد أبي القاسم الخوئي، فله منظومة فريدة في الفلسفة تفوق منظومة السبزواري معروفة بتحفة الحكيم، وعلى مستوى الفقه فهو الفقيه الذي لا يبارى، وغيرهم مما

لا يمكن أن يُحصى ممن قارب عصرنا أو تقدم أو كان معاصراً ممن جمع بين الجانبين الفقهي والفلسفي كالإمام الخميني والسيد الخوئي والسيد السيستاني المتلمذ على يد الحكيم الشيخ مجتبى القزويني أحد أكابر علماء الحكمة في وقته.

وهناك من يتخصص في التفسير فيصير من أئمته مع توفره على الجانب الفقهي والجوانب العلمية الأخرى نظير الشيخ الطبرسي من أعلام القرن السادس صاحب كتاب مجمع البيان في تفسير القرآن الذي استعرض فيه آراءه الفقهية.

كما أن هناك من يتخصص في دراسة الحديث وفنونه وعلم الرجال والتاريخ مع توفره على الجانب الفقهي والجوانب العلمية الأخرى، وهناك من جمع بين الفنون العلمية كلها، وهناك من يتخصص في الجوانب الاجتماعية والميدانية والثقافية، فيكون حظه من التخصص العلمي أقل بحكم أن التخصص في هذه الميادين والمجالات يبعده عن الأجواء العلمية.

وأيّاً كان، فإن من يتوفر على البعد الفقهي ويُعرف به نتيجة ميله له وتعمقه فيه ومزاولته له درساً وتدريساً وكتابةً وتأليفاً لا يعني عدم إحاطته بالجوانب الأخرى من العلوم والمعارف الدينية، بل هذا لا يُعقل في العرف الحوزوي فإن طبيعة المنهج الحوزوي تفرض على الطالب أن يدرس كل هذه العلوم فيما إذا أراد أن يكون عالماً، وإلّا فيُنظر إليه في الوسط الحوزوي بأنه أُميّ إذا لم يدرس هذه المتون ويمر بهذه المراحل.

فمن التضليل للرأي وسوء الاستغلال ـ لجهل الناس بطبيعة المنهج الحوزوي ـ أن يدعي شخص بأن المراجع لا معرفة لهم إلّا بالحلال والحرام وأنهم لم يتوفروا على الجوانب الأخرى من المعارف الدينية.

كيف وهم قد درسوا هذه المتون دراسة مستوعبة بل بحسب العرف الحوزوي قد درسوها مرات وكرّات، وهذا غير خافٍ على من وقف على حياتهم عن قرب.

المؤهل الثاني: البعد التقوائي: لا يكفي لوصول طالب العلم الحوزوي إلى مقام المرجعية حصوله على مستوى متقدم من العلم والرصيد الضخم من المعرفة ما لم ينضم لها البعد الآخر وهو التقوى والاستقامة والصلاح بأعلى مستوياتها، فلا يُكتفى في مرجع التقليد بالمستوى العادي من العدالة بل لا بدّ من مستوى متميز في هذا الجانب يشهد له بالصلاح والتقوى وخوف الله والتنزه عن كلّ ما يسيء إلى هذا المقام ولو من قبيل بعض المباحات فضلاً عن المحرمات والمشتبهات، بل في المذهب الشيعي ينظر إلى المرجع على أنه امتداد لموقع الإمامة الكبرى ـ الإمامة المعصومة ـ فلا بدّ أن يكون على مستوى من التقوى والصلاح يؤهله لأن يُقتدى بسيرته في جوانب تهذيب النفس وإصلاحها والاتزان وعلو الأخلاق من تواضع ونكران للذات وعدم استطالة على الآخرين بحيث تحكي أفعاله وأقواله عن تواضع وزهد في الدنيا وحذرٍ منها وعدم إقبال عليها وعدم اغترار بمظاهرها من جاهٍ وسمعةٍ ومقامٍ ومستوى علمي، فيكون بهذا مجسداً لسيرة المعصومين وحاكياً لعلمهم وزهدهم وتقواهم وخوفهم من الله تعالى وابتعادهم وحذرهم من كل ما فيه شائبة دنيوية وبهذا

عرفوا وبه تميزوا، وقد سطّر تاريخ المرجعية الرشيدة على مرّ التأريخ أروع الأمثلة في مجموع هذه القيم الروحية لا يسع هذه الأسطر استعراضها لخروجها عن هدف هذه المقالة.

ومن أراد فليراجع كتب التراجم والدراسات المعنية بهذا الشأن، فإنه يقرأ في حياتهم زهد عيسى وخوف يحيى وإنابة داود وصبر أيوب وعبادة الأولياء وحلم وعفو أئمة الهدى وكمالات المعصومين، كلّ هذه الصورة الجميلة لم تصنعها آلة الإعلام ولا بهرجتها وإنما صنعها واقعهم ومواقفهم زاده الله علماً وتقوى.

ومتى ما انخرم واحد من هذين البعدين أو نقص ولم يتوفر عليه بحدّه الأعلى خرج عن أهلية التقليد ولم يعد صالحاً لهذا المقام ولا مستحقّاً له ويكون تقليده باطلاً كما وضحت تفاصيل ذلك الرسائل العملية في باب التقليد، وينطلق هذا التشدد في البعد التقوائي من خلال تأكيد الدين على هذا البعد في مرجع التقليد.

قال الإمام الخميني رحمه الله في تحرير الوسيلة، مسألة ٣:

يجب أن يكون المرجع للتقليد عالماً مجتهداً عادلاً ورعاً في دين الله بل غير مكبٍّ على الدنيا ولا حريصاً عليها ولا على تحصيلها جاهاً ولا مالاً على الأحوط، وفي الحديث: «من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً لدينه مخالفاً لهواه مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه».

المقالة الثالثة

حضور المنهج القرآني في عملية الاستنباط

يرجف البعض بأراجيف وخزعبلات لا ندرك ما هو الهدف منها، ويطرح شعارات فضفاضة وعناوين عريضة لا ندري ما يراد منها من دعوة إلى إسلام القرآن في مقابل إسلام الحديث ويطرح أطروحات تثير غاية التعجب وتنظيراً لا أساس له.

ومحصَّل كل ذلك الدعوة إلى اعتماد القرآن في المنهج الفقهي والاستنباطي، والسامع لهذا الكلام يفهم منه وجود حالة إقصاء للقرآن من الاستنباط الفقهي وأن الفقهاء لايعتمدون القرآن في استنباطهم، ويشد في اللهجة ويزيد في النغمة آخذاً على الفقهاء باللائمة من عدم اشتغالهم بالتفسير واعتنائهم به، بما يوحي إلى ذهنية العوام وغير ذوي الاختصاص بأن اجتهاد الفقهاء من زمن الغيبة إلى اليوم هو اجتهاد ناقص لم يقم على أسس تامة، وبالتالي فهذه النتائج التي توصل إليها الفقهاء العدول نتائج ناقصة أو مباينة لمنهج القرآن.

و ـ ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾[1] ـ أن يُتهم هذا المنهج الفقهي الذي سار عليه فقهاء أهل البيت عليهم السلام بهذا النقص ويثلم بهذه الثلمة وهو المنهج المتين الذي يمثل أصالة الدين ويعكس المنهج الصحيح الذي يفترق عن سائر المناهج الفقهية الدراسية.

ولأجل أن تتضح جلية الأمر وحقيقته أكتفي بذكر مجموعة ملاحظات عامة دون الخوض في التفاصيل:

الأولى: إن هذه الدعوة في روحها سوف ترجع وتنتهي إلى نظرية حسبنا كتاب الله، وسوف نتكلم عنها في مقالة مستقلة.

(١) سورة الكهف، الآية: ٥.

الثانية: من يراجع كتب الاستدلال الفقهي يرى بوضوح حضور الاستدلال القرآني في عملية الاستنباط الفقهي، فإن الفقيه عندما يواجه مسألة وقضية تتطلب إثبات الحكم الشرعي لها، فأول عمل يقوم به الرجوع إلى الكتاب والسنّة، فإذا كان في الكتاب العزيز ما يدل على حكم الواقعة بخصوصه أخذ به ولم يسعه مخالفته، فإن لم يكن في الكتاب العزيز ما يدل بخصوصه على حكم الواقعة لاحظ إطلاقات الكتاب وعموماته فإن كان في الكتاب ما يدل بعمومه أو إطلاقه على حكم الواقعة أخذ بهذا العموم أو الإطلاق إذا كانا تامين.

ففي المرحلة الأولى من الاستنباط أول ما يتوجه الفقيه إلى الكتاب وملاحظة آياته من خصوص أو عموم أو إطلاق، وفي المرحلة الثانية والمرتبة المتأخرة يرجع إلى السنّة كما هو واضح لأهل الاستنباط.

الثالثة: ورد في رواياتنا ما يُعرف بروايات العرض وهي عرض الأخبار على كتاب الله، فما وافق كتاب الله أُخذ به وما خالف كتاب الله يُطرح، وكنموذج من هذه الروايات رواية ابن أبي يعفور، قال: سألت أبا عبدالله عن اختلاف الحديث يرويه من نثق به ومن لا نثق به؟

قال: إذا ورد عليكم حديث فوجدتم له شاهداً من كتاب الله أو من قول رسول الله ﷺ، وإلّا فالذي جاءكم أولى به.

وقد أخذ الفقهاء بهذه الأخبار وعملوا بها وقام منهجهم الفقهي على هذا، وهي ليست مختصة بخصوص روايات الأحكام.

ولا ريب أن عملية عرض الأخبار على الكتاب تستلزم انبساطاً على كتاب الله واستيعاباً لعموماته وإطلاقاته والخطوط العامة التي تتحرك من خلالها تشريعاته، فترى الفقهاء يطرحون الخبر ويرفضونه لأنه مخالف لكتاب الله.

الرابعة: في الاستنباط الفقهي يواجه الفقيه في بعض الحالات مسألة اختلاف الأخبار والروايات فيما يُعرف في مصطلحهم بالتعارض، فكيف يحل الفقيه هذه المشكلة؟

وهذا باب واسع كبير في البحث الأصولي وقد سلّط الفقهاء عليه البحث والتحقيق وصرفوا كثيراً من وقتهم في تحقيق هذا المطلب، وتعمقت فيه الآراء والنظريات وانتهوا في الموقف عند تعارض الأخبار تعارضاً مستقراً لايمكن حله والتوفيق بين الخبرين المتعارضين فيما عُرف في علم الأصول بالتعارض المستقر، يرجع الفقيه حينئذ إلى المرجحات ويأخذ بالخبر الموافق للكتاب كما دلت عليه النصوص المتعلقة بالموضوع.

ففي صحيحة عبدالرحمن بن أبي عبدالله المروية عن رسالة القطب الراوندي، قال الصادق عليه السلام: «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوا به، وما خالف كتاب الله فردوه، فإن لم تجدوهما في كتاب الله فاعرضوهما على أخبار العامة فما وافق أخبارهم فذروه وما خالف أخبارهم فخذوه».

ولا شكّ أن قضية التعارض في الأخبار مع عموم البلوى بها تفرض على الفقيه اهتمامه بالقرآن ومعرفته بخصوصه وعمومه وإطلاقه، بما تفرضه طبيعة عرض الخبرين المتعارضين على الكتاب من ذلك.

الخامسة: هناك آيات عُرفت بآيات الأحكام ما يقرب من أكثر من خمسمائة آية يستند إليها الفقهاء في استنباطهم للحكم الشرعي الذي يندرج تحت آيات الأحكام إما بخصوصها أو عمومها أو إطلاقها.

فمجموع هذه الملاحظات في شكلها الإجمالي تشهد بحضور المنهج

القرآني عند الفقهاء، ولاينقضي تعجبي ممن يعتبر المنهج القرآني من خصوصيات منهجه الاستنباطي وكأنما غيره لايرجع إلى القرآن في استنباط الأحكام الشرعية!! وهو اتهام ظالم لأنه يعني التنكر للقرآن تنكراً عمليّاً نجلُّ فقهاءنا عنه.

ولا أعتقد أن أصحاب هذا الشعار يقبلون بأن يوصم المنهج الفقهي السائد في مدرسة أهل البيت عليهم السلام بهذه التهمة، بل غير ممكن أن يكون الفقيه فقيهاً قادراً على الوصول إلى استنباط الحكم الشرعي من دون الرجوع إلى الكتاب العزيز بتلك الخصوصيات التي تناولناها ضمن النقاط الخمس.

والجدير بالذكر أن الأصوليين اتفقت كلمتهم بلا خلاف أن الكتاب العزيز هو الأول من الأدلة الأربعة التي يرجع إليها الفقهاء في عملية الاستنباط، فراجع كلمات الأصوليين من القدامى والمحدثين، فماذا يُراد من هذا الشعار؟

وما الغرض منه، إلّا تشويش أذهان عامة الناس وإثارة البلبلة وإرباك واقع المؤمنين من دون ملاحظة للاعتبارات والحسابات التي تفرضها طبيعة الظروف التي يعيشها المؤمنون!

أليس الأحرى بأصحاب هذه الشعارات صرف الوقت والجهد والطاقات إلى ما يرجع على الأمة والمؤمنين بالنفع والخير إلى ما يعود إلى دينهم واستقامتهم وتربيتهم خيراً من هذا الإرباك والتشويش الذي يُفتعل بلا سبب وبلا مبرر.

المقالة الرابعة

عملية الاستنباط الفقهي وارتباطها بعلم التفسير والعلوم الأخرى

في المقالة الثانية من هذه المقالات ذكرنا ما يحتاج إليه المجتهد من مقومات والتي منها المُقوِّم العلمي، أما في هذه المقالة فنسعى لتوضيح ما يحتاج إليه الفقيه من علوم أخرى يتوقف عليها استنباطه، وبحسب ما تقرر عند الفقهاء فإن الفقيه يحتاج إلى مجموعة من العلوم.

وفي هذا السياق ننقل نصين لفقيهين بارزين من فقهاء مدرسة الإمامية:

النص الأول للشهيد الثاني رحمه الله، حيث قال في شرح الروضة البهية:

ويتحقق ـ أي الاجتهاد ـ بمعرفة المقدمات الست وهي الكلام، والأصول، والنحو، والتصريف، ولغة العرب، وشرائط الأدلة...

النص الثاني للإمام الراحل السيد الخميني رحمه الله، حيث قال في كتابه المعروف بالرسائل:

وهو لا يحصل إلّا بتحصيل مقدمات الاجتهاد وهي كثيرة: منها العلم بفنون العلوم العربية بمقدار ما يحتاج إليه في فهم الكتاب والسنّة، فكثيراً ما يقع المحصل في خلاف الواقع لأجل القصور في فهم اللغة وخصوصيات كلام العرب لدى المحاورات، فلا بدّ له من التدبر في محاورات أهل اللسان وتحصيل علم اللغة وسائر العلوم العربية بالمقدار المحتاج إليه.

ومنها الأنس بالمحاورات العرفية وفهم الموضوعات العرفية مما

جرت محاورة الكتاب والسنّة على طبقها والاحتراز عن الخلط بين دقائق العلوم والعقليات الدقيقة وبين المعاني العرفية العادية، فإنه كثيراً ما يقع الخطأ لأجله كما يتفق كثيراً لبعض المشتغلين بدقائق العلوم...

ومن خلال هذين النصين تتجلى حقيقة الأمر فيما له دخالة وما هو من متطلبات الاجتهاد وما ليس له دخالة في ذلك، ولا نعني من هذا إنكار دخالة عنصري الزمان والمكان في تحديد بعض الموضوعات للأحكام الشرعية، وهو مما لا يخفى على من خاض غمار الاجتهاد والاستنباط.

وقد نبّه وأشار إلى ذلك الإمام الخميني(قده) في رسالته الموجهة إلى مجلس خبراء الدستور لافتاً أنظار الفقهاء الموقرين فيه إلى مراعاة عنصري الزمان والمكان في استنباط الأحكام المتعلقة بفقه الدولة والمسائل الاجتماعية العامة التي تتغير أحكامها بتبدل موضوعاتها،مع إيمانه الراسخ بضرورة أن يكون الاجتهاد طبقاً للدارج والمألوف بين الفقهاء.

فقال رحمه الله في تلك الرسالة نقلاً عن رسالة البلوغ للشيخ جعفر السبحاني: إني على اعتقاد بالفقه الدارج بين فقهائنا وبالاجتهاد على النهج الجواهري وهذا أمر لا بدّ منه، لكن لا يعني ذلك أن الفقه الإسلامي لا يواكب حاجات العصر بل إن لعنصري الزمان والمكان تأثيراً في الاجتهاد، فقد يكون لواقعة حكم لكنها تتخذ حكماً آخر على ضوء الأصول الحاكمة على المجتمع وسياسته واقتصاده. (انتهى)

ولا بدّ لهذه المقالة أن تنبه على إسفاف بعض الكُتّاب الذين لا حظّ

لهم ولا نصيب من الاجتهاد بل هم غرباء عنه، أو ممن يحسب نفسه من أهل الاجتهاد رغم أنه لا زال يدرج في مراتب العلم كما يدرج الطفل في مراحله الأولى، من قولهم بأن العلوم الشرعية مرهونة في نتائجها بتغيّر الظروف والمعطيات كما هو الحال في العلوم البشرية التجريبية التي تتغيّر معطياتها بتغير نتائجها في مضمار التجربة، وهذا الكلام يسجل على نفسه ملاحظة هامة من خلال مقايسة الأحكام الاستنباطية المحكومة بقواعد وأصول تمثّل حالة من الثبات والرسوخ مع العلوم التجريبية التي تتغير كما أسلفنا نتائجها بحسب ما تفضي إليه التجارب، فالأحكام الشرعية ليست ميداناً للتجربة وليس الاختلاف بين الفقهاء في بعض النتائج هو من قبيل اكتشاف الخطأ بتكرار التجربة وإعادتها، وإنما هو اختلاف ناشئ من اختلاف المنهج الاستنباطي عند كل فقيه، ولتوضيح الفكرة وتقريبها نشير إلى أمثلة ثلاثة:

المثال الأول: من يعتمد منهجاً توثيقيّاً خاصاً ـ للسند ـ سوف يختلف بالطبع مع فقيه آخر لا يؤمن بذات المنهج، ومثاله:

ما يذهب إليه السيد الخوئي (قده) من توثيق الرواة الواقعين في تفسير علي بن ابراهيم القمي، ما لم يُعارض بتضعيف من أئمة الجرح والتعديل، فلو انحصر توثيق الراوي بهذا المنهج فسوف تختلف النتيجة بينه وبين من لا يؤمن بالمنهج نفسه.

المثال الثاني: هناك تفسيران للتمسك بإطلاق الدليل الشرعي من الكتاب والسنّة، التفسير الأول يعتمد المدار على السعة اللفظية للدليل، والتفسير الثاني يعتمد المدار على الجزم بإرادة المتكلم

بهذه الحصة التي يراد تناول الدليل الشرعي لها، ولنعطِ تطبيقاً لهذا الاختلاف:

ورد في الدليل الشرعي (صم للرؤية وافطر للرؤية)، فإذا رئي الهلال بواسطة الآلات المقربة، فطبقاً للتفسير الأول لإطلاق الدليل الشرعي يُكتفى بتلك الرؤية المقربة ـ المسلحة ـ في كفاية ثبوت الهلال للحكم ببداية الشهر الشرعي.

وعلى التفسير الثاني لا يُكتفى بذلك، باعتبار عدم الجزم بإرادة المتكلم بما هو إنسان عرفي لهذا النحو من الرؤية، وذلك لعدم معهوديته في زمن النص، وعليه فلا بدّ من الرؤية بالعين المجردة للحكم بثبوت الهلال.

المثال الثالث: حصل الخلاف الفقهي في تحريم عمل الصور المجسمة من ذوات الأرواح، فهل هي حرمة مطلقة ـ كما عليه مشهور فقهائنا ـ أم أنها ليست مطلقة، ومن ثم لا يحرم صنعها؟

ومنشأ هذا الاختلاف بين الفقهاء في فهم ملاك التحريم، فمن قال: إن الملاك هو التشبه بالخالق أفتى بالحرمة المطلقة، ومن قال: إن الملاك هو لزوم صون عقيدة التوحيد من تعريضها لما يضعفها في نفوس معتنقيها كما هو الحال والشأن في قوم موسى وقضية العجل بعد أن رأوا الآيات والبراهين الدالة على صدق نبوة نبيهم وحقانية دعوته، إلّا أنهم سرعان ما تزلزلت عقيدة التوحيد في نفوسهم بسبب مجسم العجل الذي كان يصدر منه الخوار، وهذا الذي استقربه سيد الفقهاء والمجتهدين الإمام الخميني الراحل، ورجّحه الشيخ الأستاذ الفقيه التبريزي عليهما الرحمة والرضوان.

وهذه الاختلافات ونظائرها ليست هي من قبيل الاختلاف في الأمور التجريبية وإنما هو اختلاف في المناهج الفقهية التي تختلف من مدرسة إلى أخرى.

وفي ختام هذه المقالة نودّ الإلفات إلى ما يعتقد به البعض بأن بعض الفقهاء ما لم يتوفّروا على علم التفسير مثّل ذلك خللاً في اجتهادهم ونقصاً في فقاهتهم، ويُردُّ على هذه الفكرة أن الفقهاء لديهم ارتباط بالقرآن والتصاق به على مستوى مداومة تلاوته وتفسيره والتدبر فيه وإن لم يتصدوا للكتابة في هذا الشأن، أضف إلى ذلك أن هناك من الفقهاء من لديه كتاب مسطور وأثر مشهور في علم التفسير ولكن لم تختلف فتاواهم عمّن لم يثبت لهم شيء من التفاسير، كأمثال شيخ الطائفة الطوسي وأمين الإسلام الطبرسي صاحب مجمع البيان والعلامة الحلي والسيد عبد الأعلى السبزواري والعلامة الطباطبائي والشيخ البلاغي وغيرهم.

المقالة الخامسة

التقليد بين الضابطة والعاطفة

جاء في الرواية عن الإمام الحسن العسكري عليه السلام: «أما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً لدينه مخالفاً لهواه متبعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه».

وقد علّق الإمام الخميني (قده) على الرواية بقوله: فالرواية مع ضعفها سنداً واغتشاشها متناً لا تصلح للحجّية، ولكن يستفاد منها مع ضعف سندها أمر تاريخي يؤيّد ما نحن بصدده، وهو أن التقليد بهذا المفهوم الذي كان في زماننا كان شائعاً من زمن قديم هو زمان الأئمة عليهم السلام أو قريب منه، أي من زمان تدوين تفسير الإمام عليه السلام أو من قبله بزمن طويل.

من خلال هذا التعليق للإمام رحمه الله، ويُضاف إليه ما استدلّ به الفقهاء من أدلة على مشروعية وجوب التقليد بالنسبة للفرد غير المجتهد في تحصيل الحكم الشرعي أو غير قادر على امتثاله بطريق الاحتياط، كل ذلك يفيد أن مسألة التقليد قضية تمتلك مبرراتها المنطقية والعقلية، والتي من أهمها مركوزية رجوع الجاهل إلى العالم، وفي هذا ردّ واضح على من يتعمد تشويه الفهم من كون مسألة التقليد تلقينية لا عقلية.

وفي هذا السياق يجب التنبيه على أن مسألة التقليد تُبتنى على الضوابط التي شرحها العلماء وبيّنوها كمواصفات لمرجع التقليد، والتي من أهمها الاجتهاد والأعلمية والعدالة، والتي يُعرف توافرها في مرجع التقليد من خلال الشهادات الموضوعية الصادرة من أهل الاختصاص والخبرة بتوفره عليها، ولا يُعتنى بما يُقال ويُطرح في هذا الصدد من غير الضوابط التي نص عليها الفقهاء والتي يراد من خلالها

ترشيح أشخاص للتصدي لمقام المرجعية من قبيل: امتلاك الحضور الإعلامي، والقدرة البيانية على مخاطبة الشرائح المجتمعية ومنهم شريحة الشباب، واتصافه بجاذبية الشخصية (الكاريزما)، وغير ذلك من عناوين تغريرية تفتقر التأصيل العلمي والموضوعي تفضي إلى تسلق غير المؤهلين لتسنم منصب المرجعية وتغييب أصحاب الأهلية والكفاءة للتصدي لهذا المنصب العظيم.

ومن هذا المنطلق تتجسد مسؤولية الجماهير والقواعد الشعبية في ضرورة امتلاكها الوعي الفقهي والثقافة الشرعية الصحيحة المتمثلة في ضرورة الرجوع إلى أهل الخبرة من أهل الحوزة الشريفة لتعيين من يتوفر على المواصفات الموضوعية ويتصف بالأمانة في خدمة هذا المنصب الرباني.

كما يتحمل غير المؤهلين لترشيح المراجع المسؤولية الشرعية والتأريخية من خلال تدخلهم في تشخيص المراجع، لما يترتب على ذلك من إرباك وتشويش للناس بل ربما إضلالهم، وما يمثله ذلك من حرفٍ لمسار الأمانة وتضييع لمصير الطائفة وإضعاف للجهود العلمائية المخلصة.

المقالة السادسة

المرجعية الدينية بين رغبات الجماهير والتكليف الشرعي

أثبت تاريخ المرجعية الدينية بأن كلّ من تصدوا لهذا المنصب الكبير امتلكوا رشداً ووعياً سياسيّاً تعاملوا من خلالهما مع كل القضايا الحادثة والأزمات الطارئة طوال عهد المرجعية في تاريخ التشيع، فتعاملوا معها بمقتضى متطلباتها بعد التشخيص الدقيق لطبيعة الظرف والمرحلة، فربما اقتضى الظرف التصدي وإبراز الموقف العلني والتدخل المباشر، وربما اقتضت المصلحة السكوت، أو التدخل غير المباشر من خلال الإيعاز للوسائط السياسية أو الاجتماعية في حل المشكلة والأزمة.

فكم كان للمرجعيات من دور غير معلن في المنعطفات التاريخية والأزمات التي ألمّت بالواقع الإسلامي في مختلف البلدان، وما يواجهه محدودو التفكير وقصيرو النظر من نقد ومطالبة للمرجعية بسبب عدم اتخاذ المواقف الصريحة والمعلنة تجاه بعض قضايا الشأن العام، هو لغفلتهم عن نقطة أساسية وهي أن المراجع أعزهم الله في ظل تحليهم بالورع والتقوى وحرصهم على تحقيق المصلحة العامة فإنهم يرسمون مواقفهم ويصدرون بياناتهم بعد دراسة مستوفية لجميع زوايا الظرف القائم والاستعانة بأهل المشورة من أصحاب التخصص والمعرفة، وربما اقتضت الحكمة في بعض الأحيان السكوت لما يمثله ذلك من حل، فالسكوت في بعض الأحيان موقف، كما أنه ليس بالضرورة أن يتوقف حل المشكلة ومعالجة الأزمة على إصدار بيان أو إطلاق فتوى.

بل ربما كان في إصدار الفتاوى والبيانات زيادة إرباك ومزيد تشويش وتوسيع انقسام وتشرذم وإسقاط لهيبة الفتوى إذا لم يُضمن نجاحها أو لم يُهيّأ الواقع لقبولها.

ومن الشواهد في هذا الشأن ما فعله المجدد الميرزا السيد محمد حسن الشيرازي عندما أصدر فتواه الشهيرة بحرمة التنباك حيث لم يصدرها إلّا بعد أن هيّأ العلماء والمرشدون والوعاظ الأجواء الاجتماعية لقبول فتواه بحرمة التدخين.

ولمّا سُئل عن ذلك أجاب بأن إصدار الفتوى مع عدم ضمان نجاحها بين الناس هو إهانة للفتوى، وإضعاف لمقام المرجعية.

وما نشهده من مطالبات من قبل البعض تخرج عن حدّ التساؤل والاستيضاح إلى حدّ المطالبة بالموقف هي قلب للموازين وتقمّص للأدوار، فإن الناس هم من يجب عليهم تلقي الموقف من المرجع وتحديد تكليفهم في ضوء توجهاته وفتاواه لا أن يحصل العكس فتكون مواقف المرجعية قيد أهوائهم وطبقاً لرغباتهم وتشخيصاتهم.

المقالة السابعة

نماذج من أدوار الفقهاء العقائدية والسياسية والاجتماعية

مارس الفقهاء أدوراً بارزة لامعة بحسب ما اقتضته الظروف وإملاءاتها من حيث المسؤولية والتكليف، فمتى ما كان الظرف يتطلب جهاداً عقائديّاً انبرى له الفقهاء مدافعين عن العقيدة وصائنين لأُسسها من إثارات المشككين وسهام الناقدين، وقد برزت على هذا الصعيد أسماء لامعة من أمثال شيخ الأمة المفيد وعلم الهدى السيد المرتضى وشيخ الطائفة الطوسي والعلامة الحلي من خلال مؤلفاتهم الكلامية المتعددة ومناظراتهم العقائدية.

وكالعلامة القاضي التوستري في كتابه إحقاق الحق، والسيد حامد اللنكهودي في كتابه عبقات الأنوار، والعلامة البحراني الشيخ علي البلادي في كتابه منار الهدى، والعلامة الأميني في كتابه الغدير، والسيدين الجليلين العامليين عبدالحسين شرف الدين ومحسن الأمين، والشهيد السعيد السيد محمد باقر الصدر في مشروعه لنقد الفكر المادي من خلال كتابيه فلسفتنا واقتصادنا.

وأما في الجانب السياسي فلا مجال لإنكار إسهامات فقهائنا ومواقفهم في الدفاع عن حقوق الأمة في مقابل الظلمة والمستبدين وسياسات الجور والاضطهاد، وفي مقابل سياسات المستعمرين المحتلين الغازين، بدءاً من ثورة التنباك التي قادها المجدد الميرزا محمد حسن الشيرازي، ومروراً بالحركة المشروطية ـ الدستورية ـ في أواسط القرن التاسع عشر بقيادة الفقهاء كالشيخ الآخوند الخراساني والميرزا النائيني والسيد عبدالله البهبهاني، وثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني للعراق بقيادة الفقهاء كالشيخ الميرزا محمد تقي الشيرازي وشيخ الشريعة الأصفهاني والشيخ مهدي الخالصي

والسيد مصطفى الكاشاني والسيد محمد سعيد الحبوبي والسيد محسن الحكيم، ودعمهم ـ أي الفقهاء ـ من أمثال السيدين الجليلين أبي الحسن الأصفهاني وأبي القاسم الكاشاني للحركات التحررية ضد المستعمر في الجزائر وليبيا وغيرها من بلدان العالم الإسلامي، فقد وقفا وغيرهما من فقهاء النجف موقف الداعم والمؤيد والمساند لتلك الحركات من خلال بياناتهم ودعواتهم للشعوب بالثبات والصبر والصمود وإفتائهم بشرعية الجهاد ضد المحتلين الغاصبين.

ولا ننسى موقف حوزة النجف الأشرف من الانتداب البريطاني، وأنه على إثر ذلك الموقف تم نفي الآيتين السيد أبي الحسن الأصفهاني والميرزا النائيني إلى إيران.

ويأتي في الذاكرة موقف مواجهة الاستبداد الملكي في إيران وخصوصاً في زمن القاجارية، فقد كان أبطاله فقهاء إيران على امتداد خارطتها من مشهد إلى تبريز وإلى أصفهان وبهبهان وفي الوسط طهران وقم، كأمثال السيد عبدالحسين اللاري والفقيه المعروف بالحكيم النجفي.

وفي زمن السلطة البهلوية تصاعدت وتيرة الجهاد والكفاح ضد استبدادها وظلمها وجورها، وقد توج هذا الجهاد والكفاح بالحركة المباركة للإمام الخميني والتي انتهت بالإطاحة بعرش الطاغوت وإنهاء الدولة الاستبدادية وإقامة النظام الجمهوري الإسلامي.

وأما القضية الفلسطينية فهي القضية الأم والقضية الاستراتيجية عند فقهائنا، فمنذ أن جثم العدوّ الصهيوني على صدر فلسطين الحبيبة تنادى فقهاؤنا إلى وجوب طرد المحتل، فأبرق علماء النجف إلى

حكام المسلمين والعرب البرقيات وأرسلوا البيانات وأفتوا بالجهاد، وقد أجاز الإمام السيد محسن الحكيم صرف سهم الإمام عليه السلام للفصائل الفلسطينية المقاومة.

وبعد انتصار الثورة الإسلامية تبنّى زعيمها الراحل الإمام الخميني (قده) القضية الفلسطينية، فاحتلت مساحة واسعة من خطاباته وبياناته واهتماماته تترجمت عبر إطلاقه يوم القدس العالمي وإغلاق السفارة الإسرائيلية وطرد سفيرها وفتح أول سفارة لفلسطين على مستوى العالم، وقد حملت الجمهورية الإسلامية ـ في ظل توجيهات قائدها العظيم ـ ملف الدولة الفلسطينية في كلّ المحافل الدولية والمؤتمرات الأممية.

وقد كانت هناك مساعٍ لفقهائنا في إحلال السلام وتوحيد الكلمة بين المسلمين والتوفيق بين المتخاصمين والقضاء على فتيل الحرب والمعارك التي لو وقعت لا سمح الله لاستنزفت طاقات الأمة وخيراتها وبدّدت ثرواتها، كما جرى ذلك مع الفقيه الشيخ موسى كاشف الغطاء حيث كان له الدور الريادي في السعي للإصلاح بين الدولتين العثمانية والإيرانية، فقد كانت الحرب بينهما على مشارفها.

وفي جهاد السيد محسن الحكيم تجاه نظام البعث واستبداده لخيرُ شاهد ودليل على حضور المرجعية في ساحة الكفاح السياسي والنضال الوطني والدفاع عن حقوق المستضعفين وقول كلمة الحق وإن لم تعجب الظالمين.

وكذلك نقف في الدور السياسي للفقهاء عند الصرخة المدوية للشهيد

السيد محمد باقر الصدر حيث أفتى بحرمة الانتساب إلى حزب البعث العراقي وتصدى لظلم الحزب الحاكم فدفع حياته الشريفة ثمناً لهذا الموقف، ولا ننسى كذلك موقف المرجع السيد الخوئي في انتفاضة ١٥ شعبان في العراق (١٤١١هـ)، الذي تصدى لهداية وتوجيه الانتفاضة فتحمّل رضوان الله عليه في سبيل ذلك صنوف التنكيل والتضييق من النظام الحاكم على كبر سنّه وتردي وضعه الصحي مما لايعلم بتفاصيله كثير من الناس.

وما يُلاحظ من سكوت المرجعية في بعض ما تشتغل به الساحة من أحداث فليس لعدم مبالاتها أو عجزها عن اتخاذ الموقف بل رعاية لبعض المصالح العليا للأمة الإسلامية وعموم المؤمنين.

والحاصل أن المرجعية ليست غائبة عن الشأن السياسي، بل لها حضورها الفاعل ـ غير المعلن أحياناً ـ في تغيير مسار العديد من القضايا، فالمرجعية الرشيدة تتخذ الموقف الذي تجده مؤثّراً ولا يتسبب في مزيد من الفرقة والاختلاف، ويتمثل المعلن منه فيما تصدره من بيانات وتجهر به من مواقف والبعض الآخر تنشد فيه تحقيق المصلحة دون الحاجة للإعلان عنه.

ومن دواعي الفخر والاعتزاز، هو أن قيادات الطائفة من مراجع الدين على طول خط التشيع ولحدّ الآن لم يخضعوا للإملاءات والضغوط الخارجية في اتخاذ أي موقف تجاه أي شأن سياسي وإنما يعطون آراءهم ويعبرون عن قناعاتهم من منطلق الاستقلالية التامة وبعيداً عن أي وصاية مهما كان نوعها في ظل المعطيات بكل أمانة وموضوعية، وقد يصيبون في تشخيص الموقف فينفعون ويؤجرون وقد يشتبهون

فهم معذورون بعد أن تحرّوا وبذلوا قصارى جهودهم في تشخيص الصالح من المواقف.

والمتابع لسيرة المراجع يرى بروز دورهم الاجتماعي بشكل واضح وملفت، فإن الدور الذي يمارسه هؤلاء المراجع لم يقتصر على إصدار الفتاوى وتفسير وشرح ما يرتبط بالعلوم الدينية وصيانة الأمة على المستوى الروحي والأخلاقي والتربوي وحفظ هويتها من مساعي التغريب والإفساد، ومواجهة محاولات استهداف الإسلام وإخراجه عن أصالته.

فليست تلك نقطة الارتباط الوحيدة بين المرجعية والأمة مع ما يشكله ذلك من أهمية، بل تجاوز ذلك ليشمل مفردات الحياة المادية للناس وحل مشاكلهم على المستوى الفردي والاجتماعي، فلقد سجّل التاريخ - ولا زال- أنهم لم يكونوا مفصولين عن الشأن الحياتي للناس، وكانت لهم إسهاماتهم الكبيرة وبصماتهم الواضحة في حل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وحرصهم الدؤوب على تفقد حالات الناس والمعوزين وسدّ رمق المحتاجين، وتوظيف الحق الشرعي لرفد كل ما من شأنه تحقيق مصلحة الإسلام ورعاية الحالة الدينية.

وكم هي الخدمات الاجتماعية والثقافية التي تقوم بها المرجعية - من دون ضجيج إعلامي - في مختلف الأماكن، وتشهد لها عشرات المجمعات السكنية والمدارس الدينية والنظامية والمؤسسات الخدمية كالمستشفيات والعيادات الطبية، والمؤسسات الثقافية كالمكتبات العامة والمراكز العلمية،ورعاية دور الأيتام واللاجئين

وإغاثة المنكوبين.

ونوصي الراغبين في الاستزادة من القراء الأعزاء بالرجوع إلى ما حبّرته يد سماحة المرجع الديني السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم دام ظله الشريف في كتابه (المرجعية الدينية وقضايا أخرى).

المقالة الثامنة

المرجعية
وجهازها الإداري

لا شكّ أن المرجعية وخصوصاً العليا بلحاظ تعدّد أدوارها وتنوع مسؤولياتها واختلاف أنشطتها، كل ذلك يبرّر لها إيكال هذه المسؤوليات إلى الأفراد والأشخاص، وغالباً ما يكون هؤلاء الأفراد والأشخاص من ذوي القرابة مع المراجع من أبنائهم وإخوانهم، فهل المعيار في هذا الاختيار هو القرابة؟

لا ريب أن المرجع باتصافه بالعدالة سوف يحصن اختياره من أن يكون اختياراً عاطفياً وإنما يكون اختياراً بملاك التقوى والإيمان وحسن الأمانة، ومن جهة أخرى فإن المرجع عندما يختار قرابته في إدارة جهاز المرجعية فإن ذلك يتم على أساس إحاطته الواسعة بأحوالهم ومعرفته الكبيرة بشخوصهم.

ويبقى المعيار هو الأمانة وحسن الأداء، وكفاءة الشخص لتحمّل المسؤولية، فمتى توفر كل ذلك في الأقارب فهي بحكم العقل أحسن لشدة غيرته وقوة حميته على المرجع من البعيد، وقد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه عوتب على اعتماده على بعض أرحامه وتوليتهم، فقال: «آتوني خيراً منهم لأُولّيه».

وقد شهدنا أن بعض المراجع لما رأى عدم أهلية بعض أحفاده ومقربيه وصل به الأمر إلى طرده من المنزل، كما هو الشأن بالنسبة للإمام الراحل الخميني (قده) وحفيده السيد حسين نجل السيد مصطفى الخميني.

وقد حكى المرجع السيد محمد سعيد الحكيم (دام ظله) قضية تعكس مدى نزاهة وأمانة ابن المرجع، وهي ما حكاه بنص قوله:

وما زلت أتذكر تلك الليلة الليلاء من ليالي مرض السيد الجدّ ـ السيد محسن الحكيم ـ الذي قضى عليه، فقد بلغنا عبر الهاتف في النجف الأشرف ـ في أوائل صفر قبل وفاته بشهرين تقريباً ـ أن سماحته قد تردت صحته في المستشفى، حيث عرضت له نوبة قلبية حادة، وكان بسببها معرضاً لقرب الرحيل المحتوم، وهرع إلى بغداد أكثر القريبين ولم يبق في النجف إلّا المرحوم ولده الأكبر الخال آية الله السيد يوسف وبعض شيوخ العائلة وبقيت معهم، ورجعنا بعد صلاة المغرب إلى المجلس العام في دار السيد الجد (قده)، ونحن في أشد الوجوم والقلق لأننا نتوقع الخبر الصاعق في كل لحظة.

وبعد أن انتهى المجلس وخرج الناس، خرجت مع المرحوم الخال مصاحباً له في طريقه إلى بيته، وفي الطريق جرى الحديث بيننا وإذا به في مشكلة أهم مما يتوقعه من فقد السيد حيث قال ما مضمونه: إن الموت أمر لا بدّ منه إلّا أن مشكلتي أن السيد قد أوصى إليّ بما يتركه من أموال عامة للإشراف على صرفها ويصعب عليّ تحمّل الأمانة لبعض الملاحظات، وحاولت التخفيف عنه فلم أفلح، حتى وصلنا إلى بيته فطلب إليّ أن أدخل معه لإكمال الحديث فدخلت وطال الحديث بيننا حتى قلت له: هذه الأموال لا بدّ أن تصرف وأنا أتعهد بأنك ستحصل إجازة بتولي صرفها من كلّ من يحتمل توقف صرفها شرعاً على إجازته من المراجع والمجتهدين الذين كانوا كثيرين في النجف، وأصرّ على الامتناع، وطلب إليّ بإلحاح أن أسافر في اليوم الثاني إلى بغداد لأبلغ السيد بامتناعه من قبول الوصية بهذا الوجه، وكان الطلب محرجاً لي حيث يصعب مواجهة السيد الجد (قده) بذلك، وهو في ذلك الوضع الصحي المتردي مع محاذير أخرى كنت أخشى منها.

لكني استسلمت على مضض مراعاة لوضعه المأساوي واستجابة لإصراره، غير أن الله تعالى كفاني ذلك، حيث تيسر له إبلاغ غيري بالطلب المذكور ممن هو في بغداد، وفعلاً بُلّغ المرحوم السيد الجد بذلك، لكنه أصر (قده) على إلزامه به، لما يعرفه من أهليته وتورعه، فاستسلم له، وقام بذلك بعد أن احتاط بما أمكنه من وجوه الاحتياط. (انتهى).

ومثل هذا ما حصل من السيد أحمد نجل الإمام الراحل الخميني، فإنه بعد ارتحال والده المعظم أعلن في بيان رسمي عمّا بحوزة والده من الحقوق الشرعية من المليون تومان إلى الريال وأنها تُحوّل إلى حساب جامعة المدرسين لتصرف على طلبة الحوزة، وهذا ما حصل بالفعل.

واتفق ذلك لسماحة الشيخ ابن المرجع المقدس الشيخ جواد التبريزي، فإنه بعد وفاة والده أستاذنا المعظم، قام بنقل ما بحوزة والده من الحقوق الشرعية بأكملها إلى المرجع الديني المعاصر الشيخ حسين الوحيد الخراساني (دام ظله)، وهذه شواهد على سبيل المثال وليست على سبيل الحصر.

ولكن يبقى أن العصمة لأهلها ومن الوارد جداً عدم خلوّ الجهاز الإداري للمرجعيات من القصور والتقصير كونهم بشراً يعرض لهم الخطأ والاشتباه، وما يتعرضون له من النقد وإبداء الملاحظات على إدارتهم ليس بالضرورة أن يكون منشؤه الخطأ الفعلي وإنما اختلاف في وجهات النظر وطريقة العمل.

المقالة التاسعة

الأفق العلمي والثقافي للمرجعية الدينية

تقدّم في بعض هذه المقالات الإشارة إلى المقومات العلمية للمرجع وإحاطته بالعلوم الشرعية وما له ارتباط بها، ولا يعني هذا انحصار ثقافته في خصوص هذا الجانب العلمي بل يتعداه إلى شتّى أصناف المعرفة والعلم من قراءات فلسفية وثقافية واجتماعية، فهو على الدوام يعيش المواكبة للمشهد الثقافي ويطّلع على مستحدثات المؤلفات وجديد الكتب وأحدث النظريات.

وهذا ما نشهده في الحركة العلمية والفكرية لبعض من مراجع العصر كما هو مُشاهد في مؤلفات وكتابات المرجع الراحل المقدس الشيخ محمد أمين زين الدين (قده)، حيث انعكست ثقافته الواسعة من خلال كتبه، ككتابه إلى الطليعة المؤمنة، وكتابه الأخلاق عند الإمام الصادق عليه السلام، وكتابه العفاف بين السلب والإيجاب، وكتابه الإسلام ينابيعه مناهجه غاياته.

وكذلك نلحظ هذا البعد في سيرة المرحوم العلامة الفقيه الشيخ محمد جواد البلاغي، حيث تتكشف مواكبته للمشهد الثقافي في زمنه من خلال كتاباته، ككتابه الرحلة المدرسية، وكتابه الهدى إلى دين المصطفى، وكتابه التوحيد والتثليث، وكتابه أنوار الهدى.

ومما يذكر في هذا الشأن هو إسهامات الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء أحد المراجع في زمانه، فقد أعطت مؤلفاته صورة واضحة عن حضور المرجعية في المشهد الثقافي وفندت الافتراءات الظالمة بانكفاء المرجع على العلوم الحوزوية فحسب، ومن جملة مؤلفاته التي كان لها دور إشاعة الثقافة الإسلامية في أوساط الناس: أصل الشيعة وأصولها، السجود على التربة الحسينية، الإسلام هنا لا في بحمدون، وغيرها من المؤلفات.

وتطالعنا أيضاً مؤلفات المفسر الشهير السيد العلامة الطباطبائي، فقد أنتج يراعه المبارك جملة من العناوين المهمة التي أثرت ساحة الثقافة الإسلامية وبرهنت على سعة الأفق الثقافي لدى مراجع وفقهاء الطائفة الإمامية، ومن جملة مؤلفاته القيمة: الشيعة في الإسلام، علي والولاية، الثابت والمتغير في الإسلام، الإسلام معطياته، وغيرها.

وأما السيد محمد باقر الصدر رحمه الله، فجهوده الثقافية أوضح من أن تحتاج إلى التعريف، والكتب التي ألفها آخذة في الانتشار خارج إطار مذهب التشيع، بل إن بعضها يدرس في عدة جامعات غربية من قبيل كتابه اقتصادنا.

وأما المرجع المعاصر آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله الشريف، فقد اشتُهر عنه المتابعة الدقيقة والمواكبة الدائمة للحركة الثقافية ومستجداتها، فهو قارئ نهم يتابع بالقراءة كلّ ما يكتب ويصدر من آراء وأفكار لأهم الكتّاب والمفكرين في العالمَين العربي والإسلامي، كما عرفت عنه خبرته بالقانون الدولي واطلاعه العميق على فقهه ومعرفته بالنظريات المعاصرة كما تشهد بذلك دروسه وينقل عنه طلابه.

ونستشهد هنا بكلام للسيد الأخضر الإبراهيمي في مقابلة له مع صحيفة الحياة، حيث كان الحديث معه عن تكليفه من قبل الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤م بمساعدة العراقيين على تشكيل حكومة تتولى استعادة السيادة من الاحتلال الأميركي، ومن ضمن الأسئلة التي طُرحت عليه في تلك المقابلة ما يتعلق بلقائه مع سماحة السيد السيستاني متّع الله المسلمين بطول بقائه...

فطُرح عليه هذا السؤال: كيف كان اللقاء؟

فقال مجيباً: كان ممتازاً، واستغرق أكثر من ساعتين. لمست أنه رجل مطلع اطلاعاً جيداً، بمعنى أنه لا يعيش في عزلة عن الأحداث والتطورات. قال لي: «أنا أعرفك وقرأت عنك الكثير وآخر ما قرأته كان عن لقائك في لندن مع محمد حسنين هيكل وإدوارد سعيد». وأضاف: «أنا قرأت ما ترجم من كتب لإدوارد سعيد وقرأت أيضاً كتب هيكل». قلت له: «سأرسل إليكم كتب هيكل الأخيرة»، فرد: «كثر خيرك». ولعله بهذه الإشارة أراد القول: إنه لا يقفل على نفسه ويقطع صلته بالعالم، وإن قراءاته لا تقتصر على الجانب الديني أو الروحانيات الشيعية، وإنه يطلع على ما يجري في المنطقة ويُطرح فيها.

وطُرح عليه سؤال آخر، وهو: كيف وجدت شخصيته؟

فأجاب قائلاً: وجدته شخصاً هادئاً ومطلعاً وسياسياً من الدرجة الأولى.

المقالة العاشرة

تعدد المرجعيات.. هل هي ظاهرة صحية؟

من الطبيعي جداً بحسب ما يفرضه الوضع الحوزوي وفتح باب الاجتهاد لدى المذهب الشيعي أن تبرز على الساحة مرجعيات متعددة تتوفر على مؤهلات التقليد، ومن هنا يُطرح هذا التساؤل، وهو: هل تعدد المرجعيات ظاهرة صحية أم أنها تشكّل حالة إرباك وعامل تشويش لواقع المؤمنين؟

ولأجل أن تتضح الإجابة لا بدّ من ملاحظة مجموعة من النقاط:

الأولى: لا يمكن القول بأن تعدّد المرجعيات في حدّ ذاته يشكل حالة إرباك أو تشويش، فالإرباك بفعل التعدّد منشؤه التنافس على الدنيا والافتقار للتقوى وتقديم المصلحة الشخصية وحب البروز والظهور، وهذا ما نضمن عدم حصوله بين المراجع أعزهم الله بضمانة ما يتمتعون به من مستوى عالٍ من العدالة، ولو حدث التنافس المذموم بينهم - لاسمح الله - لخرجوا عن أهلية التقليد وانتفت عدالتهم التي هي الشرط الأساس في الرجوع إليهم.

الثانية: كثيراً ما يتفق أن يكون طرح الفقيه نفسه مرجعاً للتقليد ليس عن رغبة نفسية أو بدافع من ذاته، وإنما هو نتيجة لإصرار مجموعات ممّن تثق بأهليته للتقليد من أهل العلم والفضيلة، إلى درجة أنهم يرونه المتعيّن للتقليد دون غيره باعتبار شرط الأعلمية، مع إيمانهم واعتقادهم بصلاح وعدالة الآخرين من الفقهاء المتصدين.

الثالثة: على مرّ التاريخ والأزمنة المختلفة التي احتضنت مرجعيات متعددة، لم نشهد تنازعاً في تقاسم الأدوار وتسلّم المسؤوليات بين تلك المرجعيات، بل كانت أدوارهم تكاملية متعددة ومتنوعة بحسب الأحوال والظروف وبحسب ما تقتضيه مصلحة الإسلام، وهذا ما

برهن عليه تاريخ المرجعية الدينية في كثير من محطاته، ولو حصل نوع من الخلاف النظري بشأن بعض القضايا بين مرجعين أو أكثر فإنهم أعزهم الله رعاية لمصلحة الدين وحفظاً لوحدة الكلمة يغضّون الطرف ويبدون اللين ويلتزمون السكوت لتسير الأمور وفق رأي واحد بعيداً عن التشويش والإرباك.

الرابعة: لم يسجّل التاريخ أن الأمة عاشت حالة ضياع أو عجزت عن تشخيص تكليفها بسبب انقسام وصراع بين المراجع أو الفقهاء كما يحاول بعض الكتّاب تصويره، فغاية ما يحصل بينهم أعزهم الله هو خلاف على المستوى النظري بما لا يرقى إلى مستوى تضييع الأمة وتهديد مصالحها.

بل شهدنا حالة من الاحترام والتوقير المتبادل بين مراجع العصر، ففي الزمن القريب لمرجعية السيد محسن الحكيم والشيخ محمد رضا آل ياسين كان الاحترام والتقدير بين هاتين المرجعيتين متبادلاً، ويعكس ذلك ما نقله صاحب كتاب نجفيات علي محمد علي دخيل، وهو أنه في شهر من شهور رمضان ثبت الهلال عند كلّ من المرجعين، ولم يبادر أحدهما للإعلان عنه احتراماً منه للآخر، فتوقف السيد محسن الحكيم عن الإعلان عنه حتى يحكم به ويعلن عنه الشيخ محمد رضا آل ياسين، وكذلك الشيخ آل ياسين لم يبادر للإعلان احتراماً لمقام السيد الحكيم، لكن السيد الحكيم أصرّ على امتناعه بالحكم بثبوت الهلال رعاية للفارق السني بينه وبين الشيخ آل ياسين، فاضطر الشيخ آل ياسين للحكم به والإعلان عنه، فأعلن عنه السيد الحكيم على أثر ذلك.

وكما شاهدنا فترة بقائنا في مدينة قم المقدسة احترام كبار المراجع

في قم لبعضهم البعض، فقد كان المراجع الكبار كالسيد محمد رضا الكلبيكاني والسيد شهاب الدين المرعشي النجفي والشيخ محمد علي الأراكي والشيخ هاشم آملي والشيخ مرتضى الحائري يتعاملون من منطلق الاحترام البالغ والتوقير الكبير مع مرجعية ومقام الإمام الخميني، كما أنه (قده) يبادلهم ذات الاحترام نفسه، وكان السيد محمد رضا الكلبيكاني يوصل ملاحظاته بشأن بعض قرارات الحكومة الإسلامية بطريقة عاقلة حكيمة هادئة مراعياً فيها الحفاظ على أصل النظام الإسلامي.

ومن النماذج المعاصرة للاحترام المتبادل بين المرجعيات الدينية، احترام المرجع السيد السيستاني لأقرانه من المراجع كالشيخين الجليلين التبريزي (قده) والوحيد الخراساني حفظه الله ومبادلتهما له الشعور والاحترام نفسه، وكذلك احترام السيد محمد سعيد الحكيم والشيخ محمد إسحاق الفياض لمرجعية السيد السيستاني وعدم تقدمهما عليه فيما يرتبط بالقرارات العامة بل تأييدهم للمواقف السياسية لسماحته، ومما يعكس حالة الاحترام التي يكنها المرجع الشيخ الفياض للسيد السيستاني أنه حين رجوع الشيخ الفياض من رحلته العلاجية في العاصمة البريطانية قبل فترة وقيام السيد السيستاني بزيارته في منزله، نشر موقع الشيخ الفياض خبر الزيارة وبعض صورها، ومما ألفت النظر أن الموقع عنون الخبر بقوله: المرجع الأعلى السيد السيستاني يزور المرجع الشيخ الفياض، ووصف السيد السيستاني بالمرجعية العليا كاشفاً عن حالة الود والاحترام بين المرجعين وما يتمتع به مراجعنا من تواضع ونسيان للذات في سبيل توحيد الكلمة وتحقيق المصلحة العامة.

المقالة الحادية عشرة

مساعي وأساليب القوى الاستكبارية في إضعاف المرجعية الدينية

واجه العالم الإسلامي في الفترة بين نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر خطرين داهمين، أحدهما الاستعمار المتمثل في الاحتلال العسكري والذي امتد على طول الخارطة الإسلامية من طنجا إلى جاكرتا فكانت هناك هيمنة عسكرية على معظم بلدان العالم الإسلامي.

والثاني ـ وهو أشدّ من الأول ـ الغزو الثقافي، والمتمثل في مصادرة ثقافة ودين أبناء الشعوب المسلمة، واستبدال الثقافة الإسلامية الأصيلة بالثقافة الغربية التحررية.

وقد تصدى لمحاربة هذين الخطرين خطّ المرجعية والعلماء، فأدى ذلك إلى هزيمة الاستعمار على المستوى الأول وهو العسكري فنالت الشعوب حريتها ونعمت بالاستقلال السياسي، وأما مشروع الغزو الثقافي فقد تعثّر وتصدّع وفشلت مساعيه في كثير من محطاته بفضل الوعي لدى المرجعية الدينية ومساعيها في مواجهة التغريب، فكانت تلك المساعي بمثابة الضربات الموجعة للاستعمار من قبل الخط المرجعي والعلمائي، مما تولد عنه روح الاستعداء وبقاء الرغبة مشتعلة عند الاستعمار في الانتقام من المرجعية الشريفة لما يمثله وجودها من ضمانة استقلال سياسي وفكري لأبناء الطائفة الشيعية بل والأمة الإسلامية.

وقد تُرجمت تلك الروح العدائية ضمن الأساليب التالية:

الأسلوب الأول : التصفيات الجسدية: كما حصل ذلك للمرحوم الشهيد العالم الفقيه السيد حسن المدرّس، حيث سُجِن في (سجن

كاشمر) وبعدها سُقي السم ومات شهيداً في الثامن والعشرين من شهر رمضان ١٣٥٦هـ، ثمناً لمواقفه في الدفاع عن الدين ورفض الظلم والاستبداد ومحاربة مخططات الغرب الاستعمارية، ونظير ما حدث للشهيد الشيخ فضل الله النوري الذي انتهت به مواقفه في الدفاع عن حقوق المستضعفين ومواجهة أذناب المستعمرين إلى إعدامه شنقاً، أو كما جرى للشهيد السيد نصر الله المستنبط من قتله مسموماً على أيدي جلاوزة النظام البعثي بسبب معارضته للحزب البعثي وتحذير الناس منه عبر التعريف بخطره ومقاصده السيئة.

وكما نُقل في شأن الشيخ محمد كاظم الخراساني حيث توفي في ظروف غامضة بعد أن جهّز جيشاً لإخراج الروس من مناطق إيران المحتلة كالقوقاز.

الأسلوب الثاني: النفي والتهجير: لم يتحمل المستعمرون ولا أذنابهم كلمة الحق التي كانت تمثّل الأسلوب الوحيد لدى العلماء في مواجهة المستعمرين، فاستعملوا معهم أسلوب النفي والتهجير والسجن ضمن أساليبهم لإخراس ألسنة العلماء وفي سبيل الضغط عليهم للسكوت،وكم من عشرات العلماء تم نفيهم عن أوطانهم، وما سوف نذكره من الأمثلة لايعدو كونه نموذجاً يسيراً من الأمثلة المتعددة التي يطفح بها تاريخ المقاومة للمرجعية المباركة.

ومن تلك الأمثلة ما فعله رضا بهلوي مع المرجع السيد حسن القمي حيث نفاه من مدينة مشهد المقدسة إلى العراق وذلك بعد محاصرة مسجد (كوهرشاد) المتصل بحرم الإمام الرضا عليه السلام والذي اعتصم فيه السيد القمي اعتراضاً على بعض السياسات البهلوية المتعلقة بالحجاب

والفساد وتضعيف الدين وغيرها، فتمّ دكّ المسجد وقصفه بالمدفعية الثقيلة حتى تضررت بعض جدران الحرم الرضوي الشريف.

كما وتعرض فقهاء حوزة النجف الأشرف للترحيل والنفي من أمثال الشيخ النائيني والسيد أبي الحسن الأصفهاني حيث تم نفيهما إلى إيران عند معارضتهما للانتداب البريطاني في زمن الملكية، أو كما جرى للسيد الإمام الخميني من نفيه خارج إيران بسبب مقاومته لسياسة وطغيان السلطة الحاكمة، وكذلك نفي عشرات أساتذة الحوزة العلمية في قم المقدسة أيام المواجهة مع الطاغوت محمد رضا بهلوي.

وقد كان لعلماء أفغانستان النصيب الكبير من الظلم والاضطهاد والنفي والقتل إبّان الاحتلال الروسي لأفغانستان في ثمانينيات القرن المنصرم، كما وقع ذلك على آية الله السيد علي البهسودي الواعظي من مبرّزي تلامذة السيد الخوئي، حيث اختطف من حسينيته التي كان يباشر فيها نشاطه وخفي مصيره لحدّ الآن.

ولا زال العلماء لحد الآن يُلاحقون ويُهددون بالنفي والتهجير والتصفية الجسدية من قبل السلطات الحاكمة بسبب جهادهم على مستوى الموقف والكلمة.

الأسلوب الثالث: تشويه سمعة خط المرجعية وإلصاق التهم بها: ينعكس مدى ما يحمله أعداء الدين من سَورة الغضب والحنق على المرجعية لمواقفها الجهادية في التهم ومحاولات التزييف والتشويه لهذا الخط المبارك، فقد سعى المستعمرون وأذنابهم إلى إلصاق شتى التهم بمراجعنا العظام تنفيساً عن حقدهم وفصلاً للأمة عن مراجعها

وتضليلاً للرأي العام، فمرة يتهمونهم بالرجعية ومحاربة أي تطوير وتقدم للأمة، وأنهم السبب وراء تخلف الأمة وعدم نهوضها، ومع الأسف فقد لاقت هذه الأباطيل قبولاً لدى بعض الشرائح لعوامل متعددة أهمها غياب الوعي السياسي الذي سعى المستعمر لتكريسه استغلالاً له في تحقيق مصالحه.

ولكن بفضل الصحوة الإسلامية التي تنامت ببركات الثورة الإسلامية التي فجّرها الإمام الراحل الخميني، وتصاعد تيارها وعت الأمة لهذه الأساليب وانكشف خداعها، فالتفت الأمة حول مراجعها وقياداتها الدينية، مؤمنة بأهليتها للقيادة واثقة بمدى حرصها على مصالح الأمة.

ولم يقتصر سيل الاتهامات على مجرد تهمة الرجعية والتخلف إلى التهمة بخيانة الوطن والعمالة للأجنبي والمستعمر، وقد لحق المرجعية من ذلك ظلم كبير وأذى واسع كما هو الحال مع مرجع الطائفة الأعلى في زمنه السيد محسن الطباطبائي الحكيم واتهام نجله السيد مهدي الحكيم بالعمالة للبريطانيين، وما سبّبه ذلك من إرباك وتشويش للشارع العراقي.

ومما يؤسف له ما تكوّن من فهم مغلوط لدى بعض الكتّاب والمؤلفين حيث اتهموا المرجعية في بعض فصولها الزمانية بالعمالة، كما حصل مع الفقيه الكبير السيد كاظم الطباطبائي اليزدي حيث اتهموه أنه عميل، وما ذلك إلّا لقصورهم بل تقصيرهم في فهم المناشئ والأسباب وكذلك المعطيات التي يصوغ الفقيه موقفه في ضوئها وطبقاً لها.

وأما السيد الخوئي رحمه الله فقد لحقته اتهامات باطلة نتيجة قصر النظرة وعدم استيعاب طبيعة النظام البعثي العدائية وشراسته وعدم تكافؤ ميزان القوى بين السلطة الصدامية والمعارضة الشعبية، مما جعل سماحته يؤمن بعدم جدوائية المواجهة مع نظام البعث الدموي، لكنه رحمه الله في ذات الوقت قام بمقاطعة النظام حتى لا يُضفي عليه الشرعية والمصداقية.

وقد فسّر البعض وحلّل ما شاء من تحليل ظالم وتفسير باطل لموقف السيد الخوئي حيث رُمي بالتخاذل وعدم القدرة على إدارة الحالة السياسية، رغم أن المراقب لطبيعة نظام صدام الدموية وطريقة تعامله مع معارضيه يدرك أقربية وصوابية نظرة الإمام الخوئي (قده) وكيفية تعاطيه مع الوضع السياسي حينها، وأن في عدم المعارضة المعلنة للنظام السياسي وقتها استمراراً للخط الحوزوي وحفظاً للوجود الديني من الاستئصال والفناء.

وقد برهنت الانتفاضة الشعبانية وما لحق الشعب العراقي فيها من فظائع الظلم وبشاعة الجريمة على عظم شراسة النظام البعثي ومدى وحشيته واستعداده للقتل والإبادة، حيث امتلأت المقابر الجماعية بجثث القتلى والمعدومين واستُهدف العلماء ممن كان يرجى نفعهم للأمة الإسلامية وتشريد الملايين من أبناء الشعب العراقي الذين تناثروا على خارطة العالم، واعتُقل زعيم الحوزة العلمية السيد الخوئي (قده) وناله ما ناله من الهتك والتضييق.

ولكن برغم هذه الحملة الظالمة والسيل المتصاعد من الاتهامات المزورة أثبت تاريخ المرجعية المشرق - ومن خلال المواقف

الجهادية البطولية وفصول المحن التي مرت بها الأمة الإسلامية ـ زيف وبطلان تلك الاتهامات، وأدركت معها الأمة مدى أهمية الموقع المرجعي وضرورة ارتباطها به.

المقالة الثانية عشرة

المرجعية موقع قوة وصمّام أمان

منصب المرجعية ليس مقاماً تشريفيّاً وإنما هو موقع مسؤولية وتكليف يتعاظمان على عاتق من يتبوأ المسؤوليات الجسام المتمثلة:

أولاً: في بيان الحكم الشرعي لعامة المكلفين والتي تشكل بطبيعتها عملية مضنية مجهدة لما تحتاجه عملية الاستنباط من مراحل ومتابعة.

ثانياً: مسؤولية تحصين الأمة على المستويات المتعددة عقائديّاً وثقافيّاً وفكريّاً وأخلاقيّاً، مع الالتفات إلى حجم الفرق ومحدودية ما يمتلكه المرجع من أدوات ووسائل لتحصين الأمة في مقابل ما تمتلكه الأطراف الأخرى من وسائل وأدوات ضخمة.

ولقد أسهمت المرجعية في هذا المجال بأدوار أساسية مع ما يتناسب وضرورة ظروف كلّ مرحلة من التعهد بإرسال المبلغين والمرشدين وتوفير الإمكانيات لهم وفتح المكاتب العامة وطباعة الكتب الدينية التوجيهية، كما نشهد هذا النوع من المشاريع في أنشطة المراجع العظام، كالسيد أبي الحسن الأصفهاني والسيد محسن الحكيم والسيد حسين البروجردي والإمام الخوئي والإمام الخميني والسيد السيستاني وغيرهم من المراجع رحم الله الماضين منهم وأيّد الباقين.

ثالثاً: بناء الشخصيات العلمائية من خلال عملية التدريس التي يتولاها المرجع إلى نهاية عمره، والتي يعدّ من خلالها عشرات المجتهدين والعلماء الذين يأخذون دورهم في الحياة الدينية والاجتماعية من مواقع مختلفة.

رابعاً: رعاية الشأن العام المتعلق بالإسلام والمسلمين من خلال

متابعة الأحداث وإصدار البيانات واتخاذ المواقف التي تمليها الظروف القائمة.

خامساً: الدور الاجتماعي المتمثل في استقبال المؤمنين وقضاء حوائجهم وحلّ خلافاتهم والاستماع إلى شكاواهم، ولو من خلال الإيعاز إلى بعض مساعديهم أو من يثقون به من الناس للقيام بتلك المهمات.

كما أن المرجعية تأخذ قداستها في نفوس الناس من خلال ما تمثله من امتداد لخط الإمامة الكبرى وكون المرجع نائباً عن الإمام المعصوم عليه السلام، ومن خلال الأدوار التي تقدمت، ولذلك فمن الواجب على القواعد الشعبية والجماهير المسلمة أن تحفظ للمرجعية مكانتها وأن توليها حقها من القداسة والاحترام، وأن تمتلك الوعي تجاه الاتهامات الفارغة التي يطلقها البعض على المراجع بين وقت وآخر أو النقد العشوائي الذي يكون عن دواعٍ وأغراض سيئة.

ومما يؤسف في هذا المجال أنه برغم الدور الكبير الذي تقوم به المرجعية في صون معالم الشريعة والذود عنها وحياطتها من الأخطار وما يمثله ذلك من حقيقة ناصعة لا تقبل أي شك، برهن عليها تاريخهم النقي والبعيد عن التأثر بالأهواء الشخصية والمطامح الدنيوية، إلّا أن هناك من يتفاعل مع تلك التهم أو الانتقادات التي لا تصدر إلّا من جاهل بتاريخ المرجعية المشرق، لضرب مقام المرجعية وزلزلة موقعيتها وإحداث الفتنة في أوساط الناس.

كما أن أصحاب الحملات المسعورة ضدّ المرجعية هم أشخاص

مشبوهون من حيث الانتماء والأغراض والأهداف، ولعل هؤلاء يتحركون بدفعٍ من جهات معادية تهدف للنيل من المرجعية الدينية ولكنها غير قادرة على مواجهتها بمسمياتها الحقيقية وشخوصها الواقعية فاتخذت هذا السبيل وهو تحريك بعض الشخصيات الساذجة ممن لا يحملون صدق الانتماء فيضربون المراجع من خلالهم.

وهنا لا بدّ من تسجيل كلمة مهمة، وهي أن المرجعية تمثّل موقع قوة في واقعنا الإسلامي وقد أدرك أعداء الدين وخصومه فاعلية هذه القوة ودورها المحوري ومدى تأثيرها البالغ فجنّدوا طاقاتهم وسخّروا إمكانياتهم ونوّعوا من أساليبهم الساقطة واستنفروا كلّ شياطينهم في سبيل إضعاف هذا الموقع وإسقاطه، فعلينا أن نتحلى بالمسؤولية والوعي لتمييز الدعاوى الكاذبة والتهم الزائفة وإفشال المخططات والمساعي ضدّ المرجعية المباركة.

المقالة الثالثة عشرة

المرجعية
ومصادر التمويل

ثبت خلال السرد والاستعراض المتقدم عظمُ وسعة أنشطة المرجعية المتنوعة من رعايةٍ للحوزات العلمية وطباعة الكتب الدينية ونشرها، وبناء المراكز الإسلامية وإرسال المبلغين والعلماء لترويج معالم الدين وإعانة الفقراء والمحتاجين.

لا شكّ أن كلّ ذلك يتطلب ميزانية لا تقل عن ميزانية الدول والحكومات، وهنا يقفز التساؤل: ما هي المصادر التي يحصل من خلالها المرجع على ما يؤمّن به كلّ تلك الموارد؟

للجواب على هذا التساؤل نقول: إن هناك موارد إلزامية للإنسان المسلم تُوجبُ عليه كتكليف شرعي أن يدفع ما يشابه ما يُصطلح عليه بالضريبة، وهي تدخل تحت الخُمس والزكاة.

والخُمس يعتبر أهم مصادر التمويل التي يتحصل عليها مراجع الدين، وهي فريضة دينية كسائر الفرائض يُلزم بها المكلف، وذلك بدفع ما يزيد على مؤنة سنته (الفائض عن مصاريفه السنوية).

ومن المؤسف أن تواجه هذه الفريضة الإلهية باللامبالاة من قِبل بعض المحسوبين على الانتماء للمذهب، أو تُطرح تنظيرات غير دقيقة من أجل الإضعاف والتشكيك في ثبوتها، وأرى من الضروري أن نشير إلى أهم ما يطرح من أدلة يعتمدها المشككون، وقبل استعراضها والجواب عنها لا بدّ أن نشير إلى أمر وحقيقة وهي ما تتمتع به المؤسسات الدينية لمذهب أهل البيت عليهم السلام من استقلالية على رغم التحديات الجسام التي تواجه المذهب وأبرزها التحدي السياسي، إلّا أن المذهب بقي مستقلّاً بعيداً عن السلطات الزمنية وتأثيراتها ولم تستطع السلطات أن تخضع المذهب ومؤسساته لأهوائها ومشتهياتها،

وسرُّ هذا الاستقلال للمذهب هو استغناؤه عن الرفد المالي للسلطة.

وبالعودة إلى استعراض ما يعتمده المشككون من أدلة في الترويج لأباطيلهم، فإن روح ما يعتمدونه يرجع إلى أمرين:

الأمر الأول: اختصاص معنى الغنيمة بخصوص ما يغنمه المسلمون من غنائم من المشركين حالة الحرب، وأهم ما يبررون به هذا الرأي هو نزول الآية المباركة في غنائم واقعة بدر، وهي قوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[1].

ولنا ملاحظات أساسية على هذا الدليل:

الأولى: أن الغنيمة بحسب مفهومها اللغوي شاملة لكل فائدة سواء كانت مادية أو معنوية، فيقال، هذا الكتاب غنيمة ومن عثر على كنز قالوا غنِم، وأما المعنوية فمثالها العُمرُ فهو غنيمةٌ لمن استفاده، وعليه فلا اختصاص لمفهومها بخصوص غنائم الحرب، ولم يثبت أن للشارع حقيقة في معناها أو ثبت نقله لها من معنى أوّلٍ إلى معنى ثانٍ.

الثانية: لو فُرِض أن معنى الغنيمة هي خصوص غنائم الحرب بحسب اللغة إلّا أن الروايات الواردة عن أئمة الهدى عليهم السلام ـ والذين همُ العِدْلُ للقرآن ـ وسعت مفهوم الغنيمة، فقد جاء عنهم في روايات متعددة

(١) سورة الأنفال، الآية: ٤١.

ما يدل على ثبوت الخمس في مطلق الفائدة من قبيل التوسعة في الحكم.

ومن تلك الروايات ما رواه علي بن مهزيار عن محمد بن الحسن الأشعري، قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام أخبرني عن الخمس أعَلى جميع ما يستفيد الرجل من قليل وكثير من جميع الضروب وعلى الصّناع؟ وكيف ذلك؟

فكتب بخطّه: «الخمس بعد المؤنة».

وما رُوي في الموثّق عن سماعة، قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الخمس، فقال: «في كلّ ما أفاد الناس من قليل أو كثير».

كما أن نزول الآية في خصوص غنائم بدر لا يوجب اختصاص مفهوم الغنيمة بخصوص غنائم الحرب بعد ثبوت معناها اللغوي في العموم، وليست الآية بصدد حصر مفهوم الغنيمة في غنائم الحرب، وأقصى ما تدل عليه الآية ثبوت الخمس في غنيمة الحرب ولا تدل على نفي وجوب الخمس في غيرها من الغنائم، فيثبت وجوب الخمس في سائر الغنائم بالروايات.

الثالثة: التزم الفقهاء بقاعدة مفادها أن المورد لا يخصّص الوارد، بمعنى أن نزول الآية في قضية لا يعني بها اختصاص الحكم بها، بل إنما تكون هي مناسبة النزول لا أكثر، وهذا هو مفاد جملة من النصوص التي دلت على أن القرآن يجري مجرى الشمس والقمر وأن الآية لو نزلت في قوم لماتت بموتهم.

وتطبيقاً للقاعدة فإن مجرد نزول الآية في غنائم بدر لايعني اختصاص الآية بمورد النزول.

الرابعة: ما اصطُلح عليه بين الفقهاء بأخبار التحليل، ويقصدون بها أخبار تحليل الخمس.

وعمدة هذه الروايات التي تنص على إباحة الخمس للشيعة روايتان، الأولى منهما صحيحة الفضلاء ـ المقصود بهم: زرارة بن أعين ومحمد بن مسلم والفضيل بن يسار ـ عن أبي جعفر عليه السلام قال، قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «**هلك الناس في بطونهم وفروجهم لأنهم لم يؤدوا إلينا حقنا، ألا وإن شيعتنا من ذلك وآباءهم وأبناءهم في حل**».

والثانية منهما هي صحيحة زرارة بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال إنّ أمير المؤمنين عليه السلام حلّلهم من الخمس ليطيب مولدهم.

وهنا عدة تعاليق:

الأولى: سائر الروايات الأخرى غير الروايتين هي ما بين ضعيف السند وما هو ناظر إلى تحليل الأنفال أو بما يختص به الإمام، فلا يكون الحكم فيها شاملاً لوجوب الخمس.

وأما الروايتان السابقتان فلا يمكن العمل والإفتاء بمفادهما لمنافاتهما للحكمة من تشريع الخمس ومصلحته العامة، فإن الخمس ينقسم إلى قسمين: سهم السادة (زادهم الله شرفاً) وهو مجعول لفقرائهم حفاظاً على كرامتهم وماء وجههم، وإشباعاً لمتطلبات حاجاتهم حسب شؤونهم، على أساس أن زكاة غير الهاشمي محرمة عليهم، وتتحقق من وراء ذلك المصلحة الكبرى وهي العدالة الاجتماعية التي هي مقصد من مقاصد الشريعة الغراء، وقد برهنت على ذلك صحيحة زرارة عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنه قال: «لو كان عدلٌ ما احتاج هاشمي ولا

مطّلبي إلى صدقة، إن الله جعل لهم في كتابه ما كان فيه سعتهم».

والنصف الآخر وهو حصة الإمام عليه السلام، فإنها مجعولة لمنصب الزعامة والرياسة المتمثلة في زمن الغيبة في الفقيه الجامع للشرائط، ولتقوية الدين ودعم أركانه بمختلف الطرق والوسائل، ومن الواضح أن حفظ الدين ونشر أحكامه وتبليغه والدفاع عنه يتوقف لا محالة على وجود مالٍ لتلك الأغراض، كما أن سهم الإمام يسهم في مساعدة المحتاجين ورفع عوزهم، فهو بذلك له دور فاعل في تخفيف تداعيات أزمة الفقر.

الثانية: يُلاحظ على أخبار التحليل ملاحظة عامة وهي صدور بعضها عن الأئمة المتقدمين كأمير المؤمنين عليه السلام، مع أن الملاحظ في سيرة الأئمة المتأخرين مطالبتهم بالخمس وتأكيدهم عليه وتشديدهم في أمره ونصبهم للوكلاء لجباية الحق الشرعي وإيصاله إليهم عليهم السلام.

ومن تلك الروايات المُشددة في شأن دفع الخمس، عن عبدالله بن بكير عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «إني لآخذ من أحدكم الدرهم وإني لمن أكثر أهل المدينة مالاً، ما أريد بذلك إلّا أن تطهروا».

وما رواه أبو بصير عن أبي عبدالله عليه السلام، قال قلت لأبي جعفر: ما أيسر ما يدخل به العبد النار؟

قال: «من أكل من مال اليتيم درهماً ونحن اليتيم».

وعليه، لا بدّ من حمل أخبار التحليل على التحليل المقطعي من حيث الزمان، ولايعني التحليل المطلق والأبدي لمنافاته لسيرة الأئمة عليهم السلام من نصب الوكلاء وهو الأمر الذي مثّل ظاهرة في زمن الأئمة

المتأخرين حتى عصر مولانا صاحب العصر والزمان (عج) وفي زمن غيبته الصغرى، ولم يرد عن الإمام صاحب العصر والزمان حديث يدل على تحليل الخمس.

والمسألة قد بحثها فقهاؤنا بحثاً مفصلاً، تناولوا فيه الأقوال وأدلتها بموضوعية وإنصاف واتفقت كلمات محققيهم المتأخرين على ثبوت الخمس في زمن الغيبة وعدم سقوطه، ويكون الولي عليه هو الفقيه الجامع للشرائط.

ومن خلال استعراضهم البحثي ونقد أدلة الأقوال المخالفة للرأي المشهور، يتضح أن قول المشهور هو القول الموافق للصناعة الفقهية وقواعدها، والمنسجم مع روح الشريعة ومقاصدها، وأنّ جميع ما يذكر ليس إلّا من قبيل الشبهة في مقابل البديهي.

وقد أدرك المحللون والمتابعون والباحثون في الشأن الشيعي أن سبب استقلال المؤسسة الشيعية عن السلطات الحاكمة هو استقلالها من الجهة الاقتصادية، ومما يؤسف له إرجاف بعض المرجفين والمبطلين ببعض الشبهات والتشكيكات وإلقائها في نفوس عامة الناس ممن لا يتمتع بخلفية علمية ثقافية، من أجل تشكيكهم بهذه الفريضة استناداً إلى بعض التصرفات المُبالغ في قسم منها والمكذوب في كثير من القسم الآخر، غافلين عمّا تسببه هذه الشبهات والتشكيكات وما تتركه من أثر سيئ وتشويه لأمانة العلماء في النفوس، وضررُ ذلك كلّه يرجع على المذهب قبل أن يرتدّ على العلماء.

الأمر الثاني: ما يُزعم من ضَعفِ إدارةٍ وسوء تصرفٍ في الحقوق الشرعية، بل وصل الأمر ببعض أصحاب الأقلام إلى تخوين الفقهاء

والمراجع ، ونحن في مقام الرد على هذه الفِرية نذكر مجموعة ملاحظات:

أولاً: لا يخرج هذا الكلام عن دائرة المزاعم القائمة على أساس الإشاعة المفتقرة إلى الدليل، على أن في بعضها مبالغات لا يمكن التصديق بها، من قبيل ما أرجف به البعض من قوله بتلاعب بعض أبناء كبار مراجع العصر (قده) بالأموال وتوظيفها في ترفهم واستغلالهم ما تحت أيديهم من حقوق شرعية وركوبهم أفخم السيارات .

ويكفينا في تفنيد هذه التهمة ما ذكره العلامة الحجة التقي الشيخ محمد مهدي الآصفي، من أنه طالما رأى أبناء المرجع يستقلون مركبات المصلحة العامة من النجف إلى بغداد، حالهم في ذلك حال سائر الناس، وأن ما ذكره هذا البعض ليس إلا لغرض التشويه والإساءة إلى المراجع، وسيبوء بإثمه يوم القيامة .

ثانياً: إننا لا نبرّئ بعض الأفراد من سوء الاستفادة من الحقوق الشرعية، ولكن لغة التعميم على الجميع ـ إلى درجة اعتباره الحالة العامة والوضع الغالب ـ هي لغةٌ مرفوضة وهي تدخل في البهتان والاتهام الزور وتقوم على المبالغات وسوء الظن، وفيها ما يُلحق الإضرار بالمذهب والطائفة الحقّة.

ثالثاً: ومع التنزّل عن كل ما جاء في النقطتين السابقتين فإنه يُقال: إن سوء التصرف والاستغلال لا يلغي التشريع الإلهي بل يبقى التشريع ثابتاً ومستمراً، ولا يمكن أن يسقط بسبب سوء التطبيق والاستغلال السيئ، بل يمكن في هذه الحالة ـ ولو من باب فرض المحال الذي

ليس هو محالاً ـ أن يقوم المكلف بتقسيم الحق الشرعي بنفسه مع أن هذا ليس متحققاً في الخارج، بل مئات القضايا والأحداث تثبت مدى نزاهة مؤسسة المرجعية الدينية ومستوى دقّتها .

المقالة الرابعة عشرة

آلية اختيار المرجع الديني

تقدم في ثنايا هذه المقالات الحديث عن موضوع وهو المعايير والمواصفات المطلوبة في مرجع التقليد، والتي أهمها شرطان، الأعلمية والعدالة، ولكن يجدر بنا أيضاً أن نتحدث في موضوع آخر يتصل به لأهميته وهو آليات الاختيار الفعلي للمرجع الديني نظراً للمزايدات والتجنّي والظلم الواقع على الخط المرجعي من قبل بعض المشككين والمرجفين والمأجورين.

فقد طلع علينا بعض الكتاب بأوراقه الصفراء التي بث فيها سموم نزع الثقة ورمى فيها شريحة العلماء بأنواع التهم الباطلة والافتراءات المكشوفة، والتي منها تدخُّل البلاط الملكي الإيراني في اختيار وتعيين المرجع الديني، فيدعي هذا الكاتب أن (مافيا) المرجعية كانت تعمل في النجف الأشرف بتوجيه من البلاط الإيراني لتنصيب الإمام الخوئي على عرش المرجعية، كما أن السفارة الإيرانية آنذاك ببغداد حذرت الطلبة والكسبة الإيرانيين من رفض الإمام الخوئي والإساءة إليه وهددت بسحب جواز سفر من يتعاطى الحديث في ذلك.

ويتساءل قائلاً: من الذي اختار السيد الحكيم من بين أقرانه للمرجعية؟ ويذكر عدة أسماء من أقرانه منهم السيد محمد البغدادي والشيخ عباس الرميثي رحمهما الله.

وقال أيضاً: فلنتجاوز هذه المرحلة ونتساءل بعد وفاة السيد الحكيم من هي الجهة المسؤولة التي سلمت زمام المرجعية إلى الإمام الخوئي رحمه الله ومن فوضها؟

ثم يقول باستهزاء وسخرية: إن اللغز المهم (الشفرة المعقدة) أنّه من

همّش كلّ هؤلاء واحتكر المرجعية للإمام الخوئي رحمه الله.

ثم تجرّد عن كلّ المثل والأخلاقيات متجاوزاً حدود الأدب مسيئاً لتاريخ المرجعية الدينية المباركة، فقال:

لقد كنت أسمع هذا البيت وهو:

ولا يجوز الابتداء بالنكره ما لم تؤيده لنا إنكلتره

ويقصد بذلك: أن الذي لا تؤيده إنكلترا من وراء النقاب، لا ينصّب للمرجعية!!

وقال أيضاً: وقلتُ له (يقصد صاحبه في السفر): إن الأمور تدُار من وراء النقاب!! ففي القديم كان بلاط الشاه في إيران هو الذي يعطي الضوء الأخضر، أما في المرحلة الجديدة فهناك جهة مخابراتية إقليمية ودولية وتلعب دورها في المشهد السياسي، وآخر حلقة في هذا المشهد الديني كما هو المشهد السياسي تصنيف حاكم العراق المدني (بريمر وزلماي خليل زاده).

فأي ظلم لحق الحوزة من هذا الكاتب أشد من هذا الظلم، وهل هناك من تشويه للحقيقة والواقع أشد من السموم التي نفثها بقلمه، ولاريب أنه مُدان بهذه الأكاذيب وأَنه يحمل في رقبته إثم كلّ من غرّر به وتأثر بأفكاره.

ولا يخفى على القارئ أن ما ساقه هذا الكاتب وغيره ممن هو على شاكلته لا يخرج عن كونه اتهامات جزافية من غير برهان ولا دليل، ونقد هدفه التسقيط لرموز المرجعية وزلزلة مكانة العلماء في نفوس

مريديهم وتابعيهم خدمةً لأجندة يعلم الله من يقف خلفها، فكيف لنا أن نتعقل اتباع طائفة لمرجع معين وهي قد كوّنت لنفسها ثقافة استمدتها من تعاليم وإرشادات أهل البيت عليهم السلام، فمثلت هذه الثقافة ضمانة لعدم انسياقها إلّا خلف من تثق بعلميته وورعه وتقواه، فليس لها والحال هكذا أن تنطلي عليها مرجعية ـ وهو منصب في غاية الحساسية ـ وتمتد قواعدها في أوساطهم، وهي قد تم تنصيبها من قبل الجهات الخارجية وفي ظل أهداف تسعى لتحقيقها.

كما أنه بعد وفاة المرجع الديني العام يبدأ فضلاء الحوزة العلمية وكبار علمائها بالتداول في شأن المرشح للمرجعية العامة من كبار الفقهاء المعاصرين ـ هذا إذا لم يتشخّص المرجع العام في حياة المرجع العام الراحل ـ، فيحصل الأخذ والرد في الأسماء المرشحة إلى أن يستقر الرأي على أكثرهم تميزاً وأوضحهم علمية وأشهرهم ورعاً وتقوى، فربما أبرق شاه إيران للمرجع الذي تم اختياره فيُحسب ذلك تدخّلاً في فهم البعض في تعيين المرجع الديني أو أن مزاج السلطة الإيرانية ميّال لهذا المرجع ولذلك تم الإبراق له رغم أن الواقع خلاف ذلك، كما حصل ذلك للإمام السيد محسن الحكيم (قده) مع شاه إيران حيث أبرق له بعد أن تسيّد كرسي الزعامة الدينية، ففسر البعض تلك البرقية على أنها اختيار للسيد الحكيم مع أنها جاءت بعد بروز السيد رحمه الله مرجعاً أعلى واختياره من قبل كبار علماء الحوزة الشريفة.

وكان غرض الشاه من إبراقه للإمام الحكيم هو تفريغ الساحة الإيرانية من المرجعية العامة، وبذلك يوفر على نفسه عبء مواجهة المرجعية

واعتراضها على السياسات السلطوية الظالمة، ولكنه فشل سعيه وخاب قصده، فقد تلقى عدة ضربات وصفعات من الإمام الحكيم لقاء بعض مواقفه الظالمة وسياساته التعسفية.

ولا تفتأ دهشة المرء من الإهانة الشديدة التي وجهها هذا الكاتب للطائفة الشيعية والمذهب الإمامي حينما افترى فريته الكبرى بتدخل بريمر في تعيين المرجعية العامة، فأي فرية هذه وأين مصداقية هذا الكلام من الواقع، فإن المرجعية في النجف الأشرف قد انتقلت من الإمام الخوئي رحمه الله إلى السيد السيستاني ـ متعنا الله بطول بقائه ـ وذلك بتوجيه صريح من الإمام الخوئي أيام حياته وبترشيح منه للسيد السيستاني في التصدي لشأن الحوزة العلمية ومقام المرجعية الدينية، من خلال طلبه له أن يؤمّ صلاة الجماعة في مسجد الخضراء ويتسلّم مهام الحوزة من التدريس ورعاية شؤون الطلبة، كلُّ ذلك حصل قبل أن يعرف العالم بريمر أو يظهر اسمه على السطح الإعلامي، فمتى تدخّل بريمر في تعيين المرجع الديني؟ وأي دور له في مرجعية سبق ظهورها ظهور اسمه ودوره في العراق بعشر سنوات تقريباً؟

فللمنصف أن يحكم من خلال هذا السرد على مصداقية هذا الكاتب وأي ظلم وتشويه لحق الخط المرجعي الطاهر جرّاء اتهاماته السخيفة، بل أي تشويش أدخله زيغ هذا القلم على نفوس المؤمنين ممن لا يمتلك خلفية فكرية وثقافية وتاريخية، فكل ما جاء به مبني على محض التهم الباطلة أو تلاعب بالحقائق وتزوير لها، وتوظيف سيئ متعمد لبعض مجريات الأحداث، فهل يا تُرى هذا هو الحرص على الدين والمذهب؟ وهل هذا هو الوفاء لمذهب أهل البيت عليهم السلام؟ وهل هذا هو حس المسؤولية الشرعية؟!!

ثم إنّ الذي أوصل هذه القمم الشامخة إلى سدة المرجعية الدينية ليس إلّا كفاءتها المشهودة على صعيد العلم والعمل وإنجازاتها العلمية التي لايمكن لأحد أن ينكرها أو أن يستهين بها، وكذلك تقواها وخوفها من الله، وما قدمته من خدمات جليلة للإسلام والمسلمين.

وفي هذا السياق قام سماحة الشيخ محمد مهدي الآصفي حفظه الله بكتابة ردٍّ طويل ـ على الأصوات النشاز وبعض الخطباء المسيئين للمؤسسة الدينية الشيعية ـ تحت عنوان (المؤسسة الدينية بين الواقع والافتراء)، وكان مما جاء فيه قوله:

إن هذا التاريخ الناصع النظيف (الذي يعبّر عنه هذا الرجل للأسف، بالتاريخ الأسود في كتابه: محنة الهروب من الواقع: ص١١٧) لم يقم ولم يتحقق بجهودنا، عبر التاريخ، ولكن الله تعالى سدّد، وقوم، وحفظ تاريخنا من أن يتلوث.

فليس على وجه الأرض كلها امتداد لأهل البيت عليهم السلام إلّا هذا الجمهور من المؤمنين المتدينين، المصلين، الصائمين، الذاكرين الله كثيراً، الصابرين في البأساء والضراء على الثبات على خط أهل البيت عليهم السلام... فلا يمكن أن يضيع الله هذا الجمهور الصالح الصابر، ويكل أمورهم إلى مافيات البلاط الإيراني أو إلى إنكلترا وأميركا كما يقول هذا الكاتب.

ما هكذا ظننا بالله، ولا بالمعروف من فضله. نعم لا بدّ من الحذر والوعي واليقظة والانتباه لئلّا نقع في شراك الشيطان... وجمهورنا آخذ بأسباب اليقظة والوعي والانتباه والحذر إن شاء الله.

إن هذه الصورة التي يقدمها هذا الرجل لجماهير شيعة أهل البيت عليهم السلام من فقدان الوعي السياسي والسذاجة في اختيار مراجع التقليد، والحالة القطيعية والغوغائية في التقليد، حتى أن (بريمر وزلماي خليل زاده) و(انكلترا) و(مافيات) البلاط الإيراني أيام الشاه ينصبون لهم مرجعياتهم الدينية... أقول: إن في هذه الصورة التي يقدمها هذا الرجل لجماهير شيعة أهل البيت عليهم السلام احتقار ما بعده احتقار، وإهانة ما بعدها إهانة لشيعة أهل البيت عليهم السلام.

وليس الأمر كذلك البتّة، وليس جماهير شيعة أهل البيت عليهم السلام بهذه المثابة من السذاجة وفقدان الوعي، وهم أوعى وأعقل مما يتصوره هذا الكاتب.

وإنني أتأسف أشد الأسف، وأغضب لهذه الإهانة التي يوجهها هذا الكاتب إلى جماهير شيعة أهل البيت عليهم السلام في العالم، وفيهم علماء وفقهاء وقادة وسياسيون وإعلاميون وأساتذة في الجامعات وحملة الشهادات العلمية العالية... وليس يصّح أن نسكت عن أحد يصفهم بهذه الصفة الغوغائية والقطيعية والسذاجة المتناهية والبلادة في أمر التقليد.

نعم إن إنكلترا وأميركا وبريمر وزلماي خليل زاده يفكرون في أن ينصبوا للناس دُمى، ويدعون الناس لتقليدهم، كما حصل ذلك بعد سقوط نظام صدام، ولكن ما أسرع ما كشف الله تعالى القناع عن وجوههم، وعرفهم الناس، وعزلوهم وتجنبوهم، وطردوهم وتواصوا بالتحذير منهم، فعُرفوا وانكشفوا.

ولو شئت لذكرت لك أسماءهم، ولكني لا أحب أن أُدَنِّس مقالي هذا بأسمائهم. وفيهم من ادعى أنّه اليماني الموعود الذي يترقبه الناس، وهو الوكيل المفوض من الإمام الحجة عجّل الله تعالى فرجه الشريف أو من أبنائه وأحفاده، وجمعوا حولهم بضعة أشخاص من المغرّر بهم والغوغاء....

تمّ الانتهاء من تحريرها غداة يوم الجمعة
السادس من شهر محرم الحرام ١٤٣٦هـ،
الموافق ٣١ أكتوبر ٢٠١٤م

الفهرس